

2

## انتهاك حقوق الملكية الفكرية..

# سرقة بوجوه مكشوفة والعقاب غائب

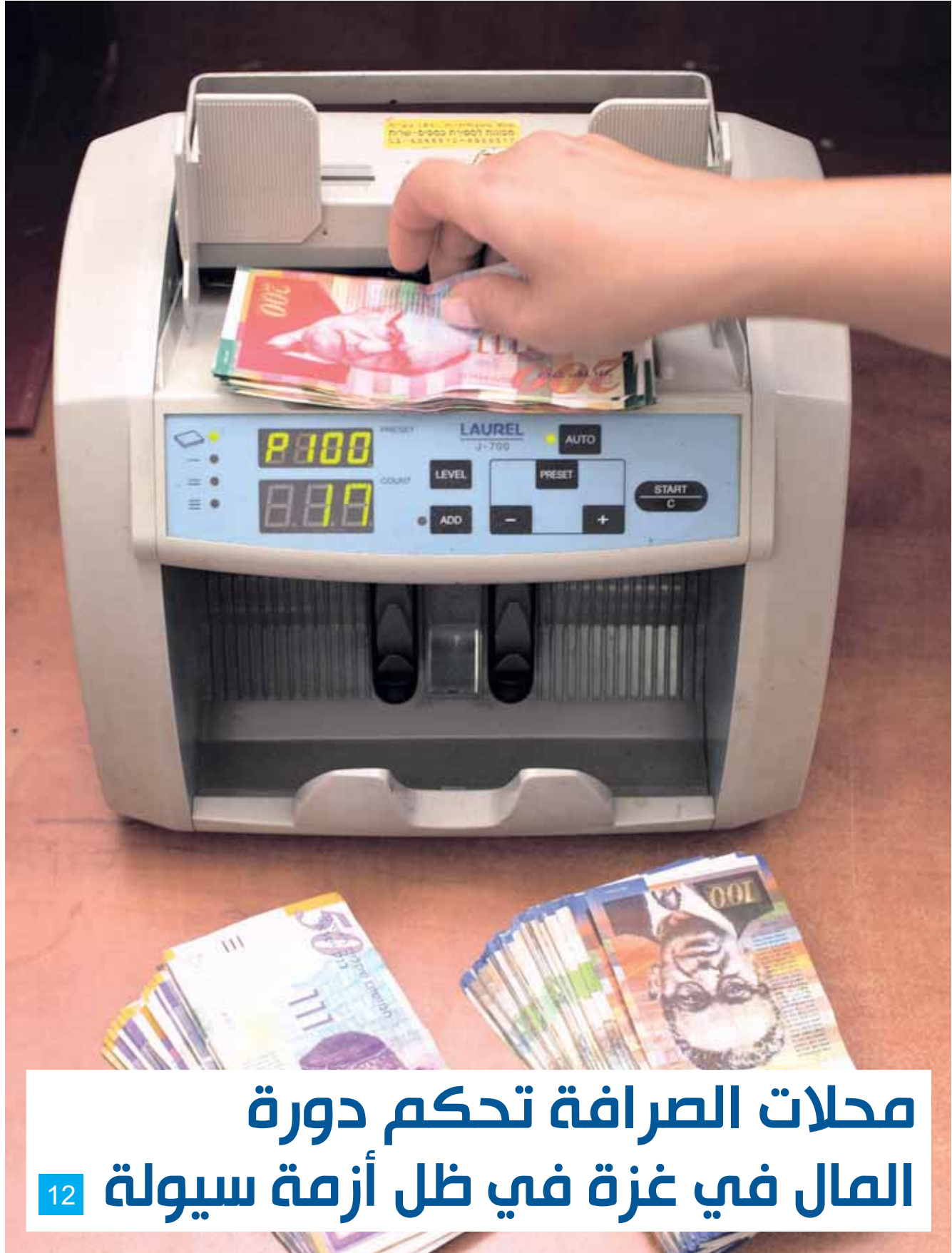


د. سمير عبد الله يدعو السلطة  
لتحرير «الثروات المعطلة» عبر  
تجديد نظام تسجيل الأراضي 6

رقصة الدولار تهبط بالقيم  
الفعلية للمساعدات والدخول 9



الفخامة لها اسم... الآن أصبح لها عنوان



## محلات الصرافة تحكم دورة المال في غزة في ظل أزمة سيولة 12

## التقشف

## حافظ البرغوثي

اكتشفنا عند اندلاع الانتفاضة الاولى ان اموال الدعم التي كانت اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة ومنظمة التحرير توفرها لدعم الصمود كانت مجرد دعم خدماتي استهلاكي ولم تؤسس لاقتصاد انتاجي مقاوم.. وبعد قيام السلطة تركز الدعم على الخدمات وليس على دعم الانتاج.. وحتى الدول المانحة كانت ترفض مثلا اي مشروع انتاجي بل ان ما تسمى المنظمات غير الحكومية اقتطعت نسبة كبيرة من المساعدات وحولتها الى مصاريف مكتبية وسيارات لخدمة البارونات وصارت هناك فصائل ذات بارونات ومنظمات غير حكومية ذات بارونات وتلتهم الدعم لاحتياجاتها دون الاخذ بعين الاعتبار تحقيق اهدافها التي منحت المساعدات على اساسها، وصار هناك قناصو مساعدات خارجية ينصبون الكمائن ويعدون الخطط لاصطياد المساعدات فيما تركت المبادرات الفردية الانتاجية دون دعم على المستويات الزراعية او الصناعية فلو اسس احدهم منظمة غير حكومية لدراسة السلوك العاطفي للنمل في موسم الشتاء لحصل على تمويل بينما لو حاول مزارع منتج الحصول على مساعدة للقضاء على النمل فلن يجد اية مساعدة، ولو حاول اهالي بلدة شق طريق فلن يجده ولو حاولوا تنظيف مقبرة لوجدوا عشرات الجهات المستعدة لذلك. فالمنع الخارجية كما يبدو اقترنت بشروط عدم الانتاج وصررها على توافه الامور بحيث لا تخرج من جيوب البارونات. وقد حاولت الحكومة ايضا في سعيها لاستكمال بناء المؤسسات دعم مصاريف البناء من خلال ميزانية الرواتب وهذا ادى الى ما نحن عليه، لان تكاليف بناء مؤسسات الدولة لم تكن بندا على الموازنة بل اضيف اليها دون ان يزيد حجم المساعدات الخارجية، وبالتالي ونحن الآن نمر في ضائقة مالية لا بد من التقشف ولا بد من التنقيب في اتفاق باريس الظالم عن بنود نستفيد منها وتخرجنا من التبعية للاحتلال لان المس بالرواتب يعني عمليا الهاء شريحة واسعة من الشعب في تدبير لقمة العيش دون الالتفات الى العملية النضالية السياسية التي نخوضها. واسرائيل تعي وكذلك واشنطن واوروبا ان افكار السلطة يمكن استخدامه كسلاح لاجهاض نضالنا السياسي في الامم المتحدة بل ذهب بعض الاسرائيليين الى التهديد بالغاء اوسلو.. وذهب المسؤولون الاميركيون الى التهديد بالحصار المالي صباح مساء بلسان اوباما وكلينتون وصهاينة الكونغرس والمبعوثين الاميركيين.. بل ان توني بلير مبعوث الرباعية الذي يجب ان يكون متوازنا كمبعوث لجنة دولية تحدث نيابة عن العرب وقال ان العرب لن يمولوا الاحتلال وعلينا الذهاب الى المفاوضات بدل الامم المتحدة.. وهذا الكلام المنحاز للاحتلال لا يجب ان يقوله مبعوث دولي فهو ما زال يتصرف وكأنه رئيس وزراء بريطاني خاضع لسياسة بوش. ليس هناك اصرار فلسطيني على الذهاب للامم المتحدة اذا توفر بديل. لكن ما يطرح من بدائل وافكار هي وجهات نظر اسرائيلية بحثة تصاغ بطريقة التهديد والوعيد وتنطلق من السنة غير اسرائيلية. وهذا كله لا يخيفنا لان المجتمع الدولي عاجز عن الضغط على الاحتلال وبالتالي هذا يشكل حافزا اضافيا لنا لكي نواصل معركتنا السياسية. فالجدية غير متوفرة في التعاطي مع القضية الفلسطينية بل هناك انحياز كامل من قبل بعض دول اوربا واميركا للاحتلال.. وشعبنا مصمم على عدم الرضوخ والجوع ولا الركوع ولسنا اقل من الشعوب الثائرة التي تموت ولا تفرط بحريتها.

قانون حقوق الطبع والتأليف رقم ١٦ لسنة ١٩٢٤ الاقدم على مستوى الدول العربية

# السرققة بوجوه مكشوفة

## الملكية الفكرية لا يحميها أحد في بلادنا

### سرققات فكرية

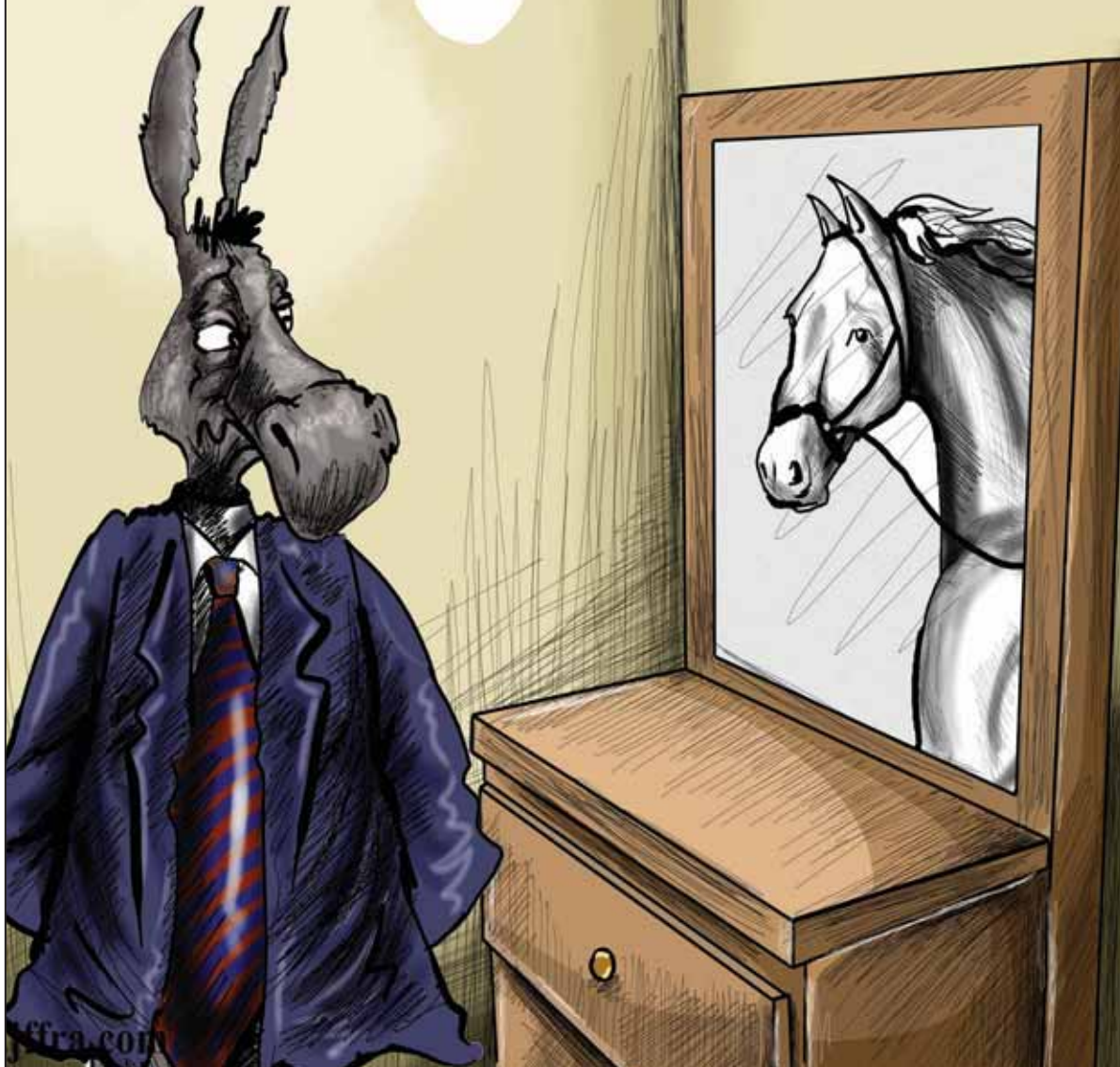
حياة وسوق  
حسناء الرنتيسي  
وابراهيم ابو كامش

لا يعمل الشاب محمد عوض من رام الله، سوى بالترزق من بسطة لبيع الاقراص المدمجة بكافة أنواعها، برامج، ألعاب، أفلام، أغان، رسوم كرتونية.. الخ، التي اعتاد على بيعها منذ ثماني سنوات، وكانت البداية أنه كان يبتاع مجموعات من «الاقراص المدمجة» من محال الكمبيوتر واكسسواراته، مقابل مبلغ من المال يتراوح من بين 3 شواقل الى 6 شواقل حسب نوعية القرص وبييعها للزبون ما بين 5 الى 7 شواقل.

وما أن تمكن عوض من اقتناء جهاز حاسوب بيتي مزود بـ«CD Writer»، حتى اعتمد على ذاته فيما يمكن تسميته بقرصنة الكثير من أنواع البرامج والالعاب والافلام والاغاني وكل ما يمكن قرصنته والسماح بنسخه من شبكات الانترنت، وبذلك فانه بات يحصل على ربح مجد أكثر.

يقول عوض: «أعلم ان هذه البرامج والالعاب وغيرها اذا ما تم شراؤها من مصدرها الاصلي ستكلف مبلغا ماليا كبيرا وأحيانا باهظا لا يمكن لغالبية الناس شراؤها وقد يصل ثمن هذه البرامج الى 200 دولار بل الى أكثر من 1800 دولار، في حين اقوم بتوفيرها للزبائن بسعر زهيد يقدر كل مواطن على اتياعه قد يتراوح ثمنه على البسطات ما بين 5 الى 7 شواقل، وفي المحال التجارية قد يصل ثمنه من 10 الى 15 شيقلا».

وحال الشاب عوض هو



فيه حماية انفسنا قبل ممتلكاتنا الفكرية والصناعية، يقول المحامي محمود شحادة - عضو مجلس ادارة في الاتحاد العربي لحماية الملكية الفكرية - انه لا يوجد بفلسطين اسما وعلامات تجارية كبيرة اصبحت عالمية، لا يوجد عندنا صناعات فلسطينية كبيرة نحارب من اجلها، لكن عندنا هوية يجب حمايتها، لدينا تراث يسرق، الاغاني والفلكلور الفلسطيني، من يحميه؟ اكلاتنا الشعبية سجلت كصناعات اسرائيلية دوليا، كالفلافل والمفتول، الاثواب الفلسطينية التي حيكها بايدي نساء فلسطينيات واخذت وقتا وجهدا كبيرا في اعدادها ترتديها مضيفات الطيران الاسرائيليات في شركة «ال عال».

اضاف ان هناك مؤلفات ومنتجات فكرية تسرق، الحذاء الخليي موجود باسرائيل، يباع في الخليل بمئة شيكل، بينما يباع في اسرائيل بـ 250-300 شيقل على انه صناعة اسرائيل، احذية نبيل صناعة خلييلة لماذا لا تتم حمايتها، المصور والمؤلف والصحفي والمدرس، كل هؤلاء من حقهم ان تتم

نفس حال الشاب وجيه صافي من مخيم الامعري، وهو صاحب بسطة لبيع الاقراص المدمجة المقرصنة منذ سبع سنوات، يقوم بتحميلها عن الانترنت. وأكد كلاهما (عوض وصافي) أنهما لم يسبق لهما أن سمعا عن قانون حقوق الملكية الفكرية، في الوقت الذي أفادا بانهما لم يسبق لهما أن تعرضا لاي من الرقابة أو المساءلة القانونية فهما يعتبران أنفسهما قانونيين طالما سمحت لهما البلدية بالبيع على البسطة بعد ترخيصها.

ومن الطبيعي ألا تتم ملاحقتهم وغيرهما الكثير طالما لا يوجد قانون حماية الملكية الفكرية، وجهة رقابية، وان وجد فهو غير فاعل وغير نافذ.

### من يحمي من؟

اذا كانت الملكية الفكرية في دول مستقلة تشكل كابوسا يؤرقها، فان لفلسطين وضعا اشد سوءا وذلك حين نطلع على واقع الحال الذي لا نستطيع



بسطة لبيع الاقراص المدمجة في رام الله

من المصنفات وبين حق المؤلف بعدم الاعتداء على مصنفه، والحل يتم من خلال أسعار مدروسة ومتوازنة للمصنف.

وأضاف ناصر مثلاً آخر بأن تقدم اصحاب سوپر ماركت بطلبات لتسجيل أكثر من 70 علامة تجارية، كلها علامات تجارية مشهورة لبضائع يستوردونها من اصحاب تلك العلامات التجارية وتباع في محلهم التجاري وقد استغلوا نقطة ضعف القانون الحالي إذ بإمكان أي شخص أي يتقدم لتسجيل أي علامة تجارية غير مسجلة في سجل العلامات التجارية وذلك من أجل مسالمة اصحاب تلك العلامات التجارية بعد حصولهم على شهادات تسجيل لتلك العلامات التجارية باسمهم، وقد ترتب على ذلك تقديم قضايا اعتراضات مكلفة أمام مسجل العلامات التجارية من قبل اصحاب العلامات التجارية الفعليين ضد اصحاب السوبر ماركت، وحتى بعد قبول مسجل العلامات التجارية الاعتراضات، وبغرامة شديدة، يقوم اصحاب السوبر ماركت بتقديم قضايا استئناف على قرارات مسجل العلامات التجارية أمام محكمة العدل العليا، أما معتقدين ان المحكمة ستقرر لهم ملكية العلامات التجارية أو لاعتقادهم ان مالكي العلامات التجارية الفعليين سوف يحجمون عن استكمال القضايا أمام محكمة العدل العليا لكلفتها، ما يثير تساؤلاً كبيراً عن موقف اصحاب السوبر ماركت ودوافعهم، الا ان ما لا يعرفه اصحاب ذلك السوبر ماركت ان الشركات الدولية لا تفاوض على حقها، ولا يعرفون كذلك مدى الضرر الذي يلحقونه بجمهور المستهلكين عند امتلاك علامات تجارية ليست لهم.

### لا تثقيف في مجال الملكية.. ولا قواعد لملاحقة المعتدين

ينتقد شحادة غياب الوعي بموضوع الملكية الفكرية، ويرى ان الجهات الرسمية لا تعمل على زيادة التثقيف بالملكية الفكرية وقوانينها، وذلك من خلال الندوات والمؤتمرات وورش العمل، وهنا يذكر حادثة انعقاد مؤتمر للملكية الفكرية في العقبة عام 1999، في ذلك الوقت كان الجانب الفلسطيني مدعوا للمؤتمر وحينها اعطيت كلمة الافتتاحية

شحادة يقول: «في فلسطين ليس هناك تطبيق للقانون، بينما في الدول المجاورة العمل جار وباجتهاد على حماية الملكية الفكرية، ففي الاردن هناك مجموعة قضاة متخصصين، هناك اقسام كاملة في وزارة الصناعة ووزارة التجارة وبالمخابرات والامن، هناك ايضا قسم متخصص في دائرة المطبوعات والنشر».

ويضيف: «فلسطين لا أحد يعرف او يهتم بالملكية الفكرية، لا تقام الندوات والورش والمؤتمرات لبحث وضع الملكية الفكرية، رغم اننا الاكثر حاجة لها في ظل حالة الاختراق الصارخ الذي تعيشه الاراضي الفلسطينية، والاهم من ذلك ان تراثنا وهويتنا تسرق دون ان يكون لهذا الموضوع اولوية في الاتفاقيات التي تقوم بها السلطة».

### حق منتهك!

احداث كثيرة يتم فيها انتهاك حق الملكية الفكرية فلسطينياً، ومن الامثلة على ذلك ان قام احدهم بسرقة كتاب كامل، تخلص من الغلاف ووضع غلافاً آخر واسماء اخرى. في بيت لحم هناك مطعم معروف، موجود منذ 40 سنة، تم وضع اسم المطعم على مطعم آخر في الخليل غير تابع للاول، وهو يعمل دون اعتراض من احد. كما اعتبر تلاحمة تصوير الكتب في الجامعات سرقة، وذلك في حال كان المصنف متوافراً وموجوداً في السوق وبسعر مناسب، فقوانين حقوق المؤلف توفّر للمؤلف (مثل مؤلف الكتاب ورأس اللوحة والمبرمج الذي صمم برنامج الكمبيوتر) الحماية القانونية التي تكفل له عدم استخدام الغير لهذا المصنف دون اذن مؤلفه.

واضاف تلاحمة انه في حال كان سعر المؤلف عالياً، او غير متوافر في السوق فهناك حق للمجتمع بالاستفادة من المصنفات والمؤلفات كفلته القوانين والاتفاقيات الدولية، ويكون ذلك اذا كان الحق متعلقاً باستخدام المصنفات للأغراض العلمية البحثية التدريسية، وهذا يدخل في إطار القيود والاستثناءات الواردة في مجال حقوق الملكية الفكرية، التي تمنح الحق لكل مواطن في أن يحوز نسخة خاصة له وليس تجارية، وبشرط ألا يضر استعمال هذه النسخة بالاستغلال العادي للمصنف، وهنا يجب التوازن بين حق المجتمع في الاستفادة

حماية فكرهم، الا انه لا يوجد تطبيق للقانون الفلسطيني رغم المآخذ عليه.

علي ذوقان القائم بأعمال مدير عام الملكية الفكرية والوكالات التجارية في وزارة الاقتصاد الوطني يرجع التردّي في وضع الملكية الفكرية في فلسطين الى الظروف السياسية التي عصفت بفلسطين منذ القرار الدولي بتقسيمها وما تبع ذلك من تطورات ووقائع جديدة بما في ذلك الاحتلال الاسرائيلي وغياب دولة مستقلة، وبالتالي غياب حكومة وطنية فلسطينية نتيجة لتلك التطورات، كل ذلك عطل واعاق تطور العديد من نواحي الحياة ومنها ما يتعلق بالملكية الفكرية.

وحول القوانين التي تحكم حقوق الملكية الفكرية في فلسطين اشار د.خالد تلاحمة - رئيس دائرة القانون ومدير برنامج الماجستير في كلية الحقوق في جامعة بيرزيت الى القوانين التي تحكمها، حيث هناك مجموعة من التشريعات القديمة الصادرة خلال مراحل الحكم المختلفة التي مرت بها فلسطين، ابتداءً من مرحلة الحكم العثماني وحتى يومنا هذا، فعلى سبيل المثال ما زال التنظيم القانوني لحقوق المؤلف يخضع لقانون حقوق الطبع والتأليف رقم 16 لسنة 1924 الذي صدر عن حكومة عموم فلسطين ابان الانتداب البريطاني، ولم يجر أي تعديل على أحكامه حتى يومنا هذا، فقد جاء هذا القانون مكملاً لقانون حقوق الطبع والتأليف العثماني لسنة 1911 وهو بذلك يعد أقدم قانون ينظم حقوق المؤلف في الدول العربية، وما نشير اليه بخصوص التنظيم القانوني لحق المؤلف ينطبق على سائر حقوق الملكية الفكرية الاخرى من براءات اختراع ورسوم ونماذج صناعية وعلامات تجارية وأسماء وعناوين تجارية التي ما زالت محكومة ايضا بقوانين قديمة عفا عليها الزمن ولا تتوفر فيها حماية فاعلة وملائمة لحقوق الملكية الفكرية، الى جانب عدم مواكبتها للتطورات الموجودة في قوانين الملكية الفكرية في العالم.

من جهته اشار معن ناصر، العضو في مجموعة طلال ابو غزالة ومدير مكتبها في الضفة الى ان حقوق التأليف والنشر غير مطبقة فعلياً في فلسطين عموماً بالرغم من وجود قانون خاص ولكنه غير مفعّل ولا يلبى الحماية لبعض الجوانب المهمة مثل البرمجيات.

أحذية الخليل صناعة اسرائيلية في تل أبيب.. والثوب المطرز على أجساد مضيفات «ال عال»

## سوبر ماركت محلي طلب تسجيل اكثر من ٧٠ علامة تجارية مشهورة بحجة انه يبيعهما!

### الكتب مقرصنة وبرامج الكمبيوتر تباع با % من قيمتها.. والانترنت مورد لا ينضب!

لفلسطين لخصوصية وضعها، الا ان الجانب الفلسطيني تغيب عن الحضور.

ذوقان أكد ايضا غياب الوعي في مجال الملكية الفكرية وأوعز ذلك الى عدم وجود جهة وطنية تعنى بالملكية الفكرية حتى نهاية العام 2010، الا ان السلطة أولت اهتمامها بهذا الموضوع منذ بداية 2011 حسب قوله، فقد عملت على تشكيل لجنة فنية وزارية لتنفيذ مذكرة التفاهم بين فلسطين والمنظمة العالمية للملكية الفكرية والموقعة في بداية عام 2010، كما تعمل على وضع الملكية الفكرية ضمن الاولويات لمشروع تحسين البيئة الاستثمارية، اضافة الى اعداد قوانين جديدة للملكية الصناعية وهي حاليا قيد الدراسة، وتعمل وزارة الاقتصاد حاليا على وضع برنامج متكامل لنشر الوعي مع بعض الجهات الدولية، وتدريب وتأهيل العاملين في مجال الملكية الفكرية.

تلاحمة من جهته انتقد عدم افراد المشرع الفلسطيني قواعد خاصة للملاحقة المدنية والجزائية تخص قضايا الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية (بما فيها قضايا حماية حقوق المؤلف) وتغطي كافة الاجراءات منذ تحريك الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها، وان كان قد نص على بعضها في التشريعات المنظمة لبعض حقوق الملكية الفكرية، الا أنها لا تفي بالغرض، ولذلك يقتضى اتباع الأصول المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية بالنسبة للشق المدني، وقانون الاجراءات الجزائية بالنسبة للشق الجنائي.

اما شحادة فأشار الى انه ورغم وجود قسم خاص بوزارة الاقتصاد لتسجيل الاسماء والعلامات التجارية، الا انه ما زال لا توجد حماية لعدم وجود قوانين وانظمة، كذلك وجود الطرف الاسرائيلي يعطل عمل القانون من جهة، ومن جهة اخرى لا توجد حدود لضبط البضائع المستوردة المزورة والمقلدة، لان الاشراف اسرائيلي وليس فلسطينيا.

### تحذيرات بخصوص النشر

وحذر تلاحمة من استغلال المبدعين أحيانا، بسبب حاجاتهم للراتب او الحصول على مبلغ مالي حيث يتم توقيع اتفاقيات مع الشركات أو دور النشر يتنازل بموجبها المبدع أو المبرمج أو المؤلف عن حقوقه الفكرية للشركة أو لدار النشر، يقول «قد يكون في ذلك إجحاف كبير بحقوقه، وقد تتخذ هذه الحالة صورة المجاملة، ونحن نعتقد ان المجاملة يجب الا تصل لدرجة التنازل عن حقوق المبرمج أو المؤلف الأدبية، ففي قوانين حماية حقوق المؤلف في معظم دول العالم تدخل المشرع في مواضع عديدة، لحماية المؤلف وتشجيع مواهبه الفكرية، ورفع عنه أي قيد يؤثر في حريته في التفكير والابداع. ومن أبرز القيود التي وضعها المشرع لحماية المؤلف هو بطلان أي تصرف يكون موضوعه حقاً من حقوق المؤلف أو المبرمج الأدبية (المعنوية) حتى لو كان برضاه الصريح».

واضاف «صحيح أنه يجب تشجيع تداول المصنفات الأدبية والفنية والعلمية بين الجمهور لغرض نشر الوعي الفكري، ولكن يجب الا يكون ذلك على حساب تقييد مواهب المؤلف أو المبرمج وحرمانه من الحصول على المقابل المادي المناسب لقاء جهده الفكري ولقاء استفادة غيره من انتاجه الأدبي أو الفني أو العلمي. لهذا تدخل المشرع مرة أخرى لوضع قيود معينة على التصرفات الواردة على حقوق المؤلف المالية استثناءً من مبدأ حرية التعاقد».

### آلية التسجيل وخطوات الاعلان عن السرقة

وعن الاجراءات الاولية لحماية الملكية الفكرية قال تلاحمة انه في حال تعرض احد المخترعين او اصحاب علامة تجارية للسرقة فيمكن للشخص الذي وقع اعتداء بالسرقة على مؤلفه في فلسطين أن يباشر بداية بالاتصال بدائرة حق المؤلف والحقوق المجاورة في وزارة الثقافة ويعلمهم بالموضوع، ثم الاتصال المباشر مع الناشر ان كان الاعتداء وقع من خلاله وذلك بإعلامه بأنه هو صاحب الحق المعتدى عليه وعليه ضرورة وقف الاعتداء فوراً، وفي حال عدم الاستجابة من قبل الناشر، أو حل الموضوع من قبل دائرة حق المؤلف، يمكن للمعتدى على حقه أن يتقدم بشكوى للنيابة العامة التي تباشر التحقيق في الشكوى المقدمة، وان وجدت من الأدلة ما يكفي للظن على المعتدي بالسرقة، فإنها تعلن اقفال باب التحقيق والظن على المشتكى عليه وتقرر إحالته لمحكمة البداية المختصة التي تسير بإجراءات المحاكمة حسب الاصول الى نهايتها بصدر حكم القاضي في موضوع النزاع.

اما عن آلية التسجيل فقال ناصر ان الحماية للعلامة التجارية لا تتم في فلسطين الا بعد تسجيلها في وزارة الاقتصاد الوطني، وتسجيل العلامة التجارية يعني ان يمنح مالك العلامة التجارية المسجلة حقا حصريا في استخدامها والترخيص باستخدامها للغير، اضافة الى

حماية الجمهور من الغش الواقع نتيجة استخدام علامة تجارية مزورة او مقلدة.

وأشار ناصر الى انه في حال عدم التسجيل للعلامة التجارية فان ظلما سيقع على الطرفين، صاحب العلامة التجارية الذي دفع مصاريف كبيرة لترويجها، والجمهور هو الطرف الثاني الذي يحق له استخدام العلامة التي يعرفها وسمع عنها وترسخت في عقول المستهلكين الذين من حقهم استخدام المنتج الاصلي وليس المنتج المقلد.

### الصيغة القانونية المقترحة

أما الصيغة القانونية المقترحة للملكية الفكرية في فلسطين فقال تلاحمة «لقد تطورت المعايير الدولية لحماية حقوق الملكية الفكرية، وتوالت الاتفاقيات الدولية في هذا الإطار، كاتفاقية باريس لحماية حقوق الملكية الصناعية عام 1883م، واتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تريبس:TRIPS) عام 1994م والتي انبثقت عن إنشاء منظمة التجارة العالمية (W.T.O). وعلى الصعيد الإقليمي، وفي إطار الالتزامات القانونية الناشئة عن الانضمام لمنظمة التجارة الدولية، قامت كل من الأردن ومصر بمواءمة تشريعاتهما الوطنية في ميدان حقوق الملكية الفكرية.

فقد صدر مثلاً قانون براءات الاختراع رقم (32) لسنة 1999م في الأردن ليغطي قانون امتيازات الاختراعات والرسوم رقم (22) لسنة 1953 الساري المفعول في الضفة الغربية. وفي مصر صدر قانون حماية حقوق الملكية الفكرية رقم (82) لسنة 2002، ليغطي قانون براءات الاختراع رقم (132) لسنة 1949 الساري المفعول في غزة.

وعليه فإن تطوير التنظيم القانوني لحقوق الملكية الفكرية

واصدار تشريعات تنظم هذه الحقوق أصبح ضروريا في فلسطين، حتى تواكب هذه التشريعات التطورات الدولية والإقليمية وتنسجم مع أحكام الاتفاقيات الدولية وخاصة اتفاقية تريبس المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية».

واضاف تلاحمة أن أفضل صيغة لحماية حقوق الملكية الفكرية في فلسطين تتم من خلال العمل على إعداد قانون واحد للملكية الفكرية ووضع الانظمة واللوائح التنفيذية المناسبة له، مع التركيز اثناء اعداد القانون والانظمة على ضرورة أن تحتوي على ذكر جميع عناصر الملكية الفكرية (براءات الاختراع ونماذج المنفعة، والتصميمات والخطوط الطبوغرافية للدوائر المتكاملة، والعلامات والبيانات التجارية، والمؤشرات الجغرافية، والرسوم والنماذج الصناعية، وحقوق المؤلف والحقوق المجاورة له، والفلكلور الوطني) وتحديد أدوات اجرائية لتنظيم حماية هذه العناصر والرقابة عليها، بما يتوافق مع التوجهات العالمية في توفير الحماية الدولية للملكية الفكرية.

ذوقان تحدث عن دور الوزارة بهذا الشأن، حيث اشار الى عمل الوزارة حاليا ومن خلال تحسين البيئة الاستثمارية في فلسطين على اعداد قوانين جديدة تلبى متطلبات الاتفاقيات الدولية واتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس) مع الاخذ بعين الاعتبار المصالح الوطنية.

### قصور قانوني.. تتبعه مطالب كثيرة

في ظل هكذا وضع فان المطلوب من الجهات الرسمية كثير، فالانتقادات القانونية كثيرة، والتحديات على القانون ايضا موجودة، تلاحمة اشار بداية الى عدم وجود قانون واحد للملكية الفكرية في فلسطين، فالموجود عبارة عن قوانين وتشريعات خاصة ببعض حقوق الملكية الفكرية طبقت في فلسطين خلال مراحل الحكم المختلفة التي مرت بها. ويلاحظ بعد إجراء مراجعة شاملة لجميع تشريعات الملكية الفكرية السارية في فلسطين انها قاصرة عن معالجة كثير من حقوق الملكية الفكرية مثل المؤشرات الجغرافية والتصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة والفلكلور الوطني وغيرها، الى جانب أن أحكامها قديمة لا تتناسب مع التطور الهائل والمستمر في الحقول التكنولوجية المختلفة والتغيرات المتلاحقة في العلاقات الاقتصادية والتجارية، فضلاً عن أنها لا تنسجم مع الاتفاقيات الدولية التي نظمت حقوق الملكية الصناعية والتجارية ولا تتوافق فيها الضمانات القانونية التي أقرت بها تشريعات الملكية الفكرية في مختلف دول العالم. لذا أصبح من الضروري إعادة النظر

في جميع تشريعات الملكية الفكرية السارية في فلسطين من خلال الغائها واستبدالها بقانون عصري واحد للملكية الفكرية ملحق بعدد من الانظمة واللوائح اللازمة لتنفيذه، مع مراعاة ايجاد انسجام وتوازن بينه وبين الاتفاقيات الدولية ولا سيما اتفاقية تريبس التي تمنح البلدان الاعضاء الحرية في اختيار الطريقة الملائمة لتنفيذ أحكامها في اطار أنظمتها الوطنية.

شحادة وافقه الرأي في ذلك وقال ان الامر لا يتوقف على ذلك انما على السلطة المساهمة في الترويج للصناعات الفلسطينية، فحماية منتجات غير معروفة ليس ذا جدوى، بداية يجب المساهمة في اشهار المنتجات الفلسطينية، وهذا يحتاج دعماً حكومياً، الدوائر والحكومات والوزارات تشارك عادة في ذلك، فهذا دعم لاقتصادها.

ناصر رأى ان على الحكومة الفلسطينية مسؤولية باتجاهين، من جهة هي مسؤولة عن تطبيق القوانين القائمة، ومن جهة اخرى فهي مسؤولة عن تقديم مشاريع قوانين محدثة للمجلس التشريعي بشكل يتلاءم مع المستجدات الحاصلة في مجال الملكية الفكرية، فمثلاً برمجيات الكمبيوتر وهي من حقوق التأليف والنشر، ويشكل حجمها 15 % من الناتج المحلي، ولكنها للأسف غير محمية.

اما تلاحمة فشدد على اهمية وجود قوانين عصرية في فلسطين

## أرقام من وزارة الاقتصاد الوطني

\* عدد الطلبات للعلامات التجارية من بداية السنة حتى

2011-6-30 هو 794

\* عدد الطلبات لبراءات الاختراع للتاريخ نفسه هو 12 طلبا

\* عدد الطلبات للرسوم والنماذج الصناعية هو 104

تنظم حقوق الملكية الفكرية لحمايتها وطنياً ودولياً، ولتكون قادرة على استيعاب المتغيرات المستمرة في التجارة العالمية واحتواء التكنولوجيا المستوردة وتوظيفها في الاسواق الفلسطينية والعربية والوصول الى مصادر التكنولوجيا الحديثة بصورة تسهم في جذب رؤس الاموال لدعم الاقتصاد الوطني.

كما اشار تلاحمة الى انه تم اعداد مشروعين لقانونين في مرحلة السلطة الوطنية الفلسطينية الحالية لحماية الملكية الصناعية وحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، ويغطي مشروع القانونين المجالات المتصلة بالعلامات التجارية وبراءات الاختراع والتصاميم والرسوم والنماذج الصناعية والتأليف، معرباً عن اسفه لعدم اعتماد ومصادقة هذين المشروعين من قبل المجلس التشريعي الفلسطيني، على الرغم من أهميتهما، خاصة وأن شروط انضمام أي دولة لمنظمة التجارة العالمية تتطلب أن توقع هذه الدولة على جميع اتفاقيات المنظمة وأن تعدل قوانينها الداخلية بما يتلاءم معها، ونأمل ان تصبح فلسطين دولة قريباً وتكون كاملة العضوية في منظمة التجارة العالمية، ولكن هذا لا يمنع وجود تفاهات بين السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التجارة في سبيل تعزيز وتطوير قوانين الملكية الفكرية الفلسطينية، فقد سبق ان قبلت فلسطين في العام 2005 كعضو مراقب بشكل رسمي في المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

ودعا تلاحمة الى ضرورة وجود جهة واحدة متخصصة بموضوع حماية حقوق الملكية الفكرية تكون مهمتها الاشراف على جميع عناصر الملكية الفكرية في فلسطين، بسبب وجود اشتراك في الأسس بين هذه العناصر، بالإضافة الى تسهيل الإجراءات وسهولة التعامل مع المبدعين والمؤلفين داخل الوطن وخارجه، وكذلك من أجل التنسيق مع المؤسسات الدولية في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية لرفع مستوى التطور التكنولوجي، والمساهمة في عمليات نقل وانتشار التكنولوجيا الى فلسطين وازالة العوائق أمام توحيد قواعد الحماية والتعامل مع الاتفاقيات الدولية.

ووجه دعوته للمشرع الفلسطيني بضرورة الاسراع في دمج مشروع قانون حماية الملكية الصناعية مع مشروع قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة بعد ادخال التعديلات عليهما واصدارهما في قانون واحد يسمى قانون حقوق الملكية الفكرية الفلسطيني يلحق به عدد من الانظمة واللوائح التنفيذية اللازمة، وذلك لما لهذا القانون من اهمية بالغة في جذب الاستثمار وحفز وتشجيع الابداع المحلي والوطني.

## دروس من الثورات العربية.. لمن يهمة الأمر

د. محمد نصر\*



التنافسية، وفقدان الثقة بالمؤسسات الوطنية. وبالرغم من صعوبة الحصول على أرقام دقيقة، فإن بعض المصادر تقدر حجم الخسائر المالية الناتجة عن الفساد في الدول النامية وحدها ما بين 20 إلى 40 مليار دولار أميركي في السنة. بل إن أمين عام المنظمة العربية لمكافحة الفساد قدر تكلفة الفساد في الدول العربية بحوالي 1000 مليار دولار خلال خمسين عاما (1950 - 2000). وهناك من يرى أيضا أن الكثير من الأزمات المالية التي عانى منها الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة ناجمة عن أشكال مختلفة من الفساد المالي والإداري، ويقدمون أمثلة على ذلك في الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا عام 1997 وأزمة الرهن العقاري عام 2007 وأزمة الديون الأوروبية الحالية وانهايار شركات ضخمة في الولايات المتحدة الأميركية، مثل شركة آرثر أندرسون للتدقيق وشركة انرون وشركة الاتصالات العملاقة وورلد كوم وغيرها. وقد زاد ذلك من الاهتمام العالمي بالحوكمة والنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد في القطاعين، العام والخاص.

في فلسطين، كان الاهتمام بالفساد وانعكاساته كبيرا منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية. فقد كانت هناك اتهامات متكررة للسلطة الوطنية بالفساد، بعضها حقيقي وبعضها ميسس، وكانت هناك تحقيقات على مختلف المستويات أعقبتها برامج وخطط للإصلاح السياسي والمالي والإداري. كما صدرت تشريعات متفرقة لمكافحة الفساد، وظهرت مؤسسات عديدة مهمة بهذا الأمر مثل مؤسسة أمان للنزاهة، واللجنة الوطنية للحوكمة، ولجنة مكافحة غسل الأموال، والمعهد الفلسطيني للحوكمة، وهيئة مكافحة الفساد، وصدرت مدونات للحوكمة من هيئة سوق راس المال (تغطي الشركات المساهمة العامة والخاصة) ومن سلطة النقد (تغطي الجهاز المصرفي)، وأحيلت قضايا فساد إلى النائب العام تناولت شخصيات كبيرة نشرت عنها الصحف اليومية ووسائل الإعلام الشيء الكثير.

لا أحد ينكر أهمية هذا الحراك الكبير في موضوع الفساد في فلسطين، ولا أحد يقلل من دور هذه التشريعات والمؤسسات والمدونات في زيادة الوعي بمخاطر الفساد وآثاره وبأهمية الحوكمة وتأثيرها على الأداء الاقتصادي، ولكن المشكلة، كما ذكرنا سابقا، ليست فقط في التشريعات والمؤسسات، ولكن في متابعة قضايا الفساد واتخاذ إجراءات بحق المتورطين فيها، سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، حتى لا تصبح تلك التشريعات حبرا على ورق، وحتى لا تكون تلك المؤسسات عديمة الأهمية، وحتى لا يولد الشعور بالإحباط تراكمات تهدد بالانفجار، وعندئذ يمكن أن يحدث ما نخشاه.

\* عميد كلية التجارة والاقتصاد - جامعة بيرزيت

قبل بضعة أسابيع، دعت شركة باديكو إلى ورشة عمل حول التحديات الناجمة عن التحولات السياسية العربية أمام القطاع الخاص الفلسطيني وسبل مواجهتها. كانت هناك أسئلة كثيرة وأجوبة وآراء أكثر حول ما حدث، ولماذا حدث، ولماذا في هذه المنطقة بالذات، وانعكاسات ذلك على القطاع الخاص. وكان البعض يرى أن سبب اندلاع الثورات العربية هو البطالة والفقر.. ولم أكن من مؤيدي هذا الاستنتاج، فالشعارات التي ظهرت في ميدان التحرير وغيره لم تطالب برغيف الخبز وسندويش الهمبرغر والكنتاك (بالرغم من أنهم حاولوا تصويرها كذلك في البداية)، ولكنها كانت تطالب بالحرية والعدالة والديمقراطية، وكانت تطالب بإسقاط النظام الذي كان يمثل لهم الظلم والفساد. أما البطالة والفقر فهما نتائج الفساد وليسا أسبابه.

وكان هناك من يقول إن الظلم موجود في كل مكان، والفساد موجود في كل مكان.. في أميركا وأوروبا وآسيا.. ولم تحدث ثورات. ويتساءل، لماذا يختلف الأمر في العالم العربي؟ في رأيي أن المشكلة ليست فقط في الفساد نفسه، وإنما المشكلة الحقيقية هي في كيفية التعامل مع الفساد. في الدول المتقدمة (ليس اقتصاديا وإنما فكريا وثقافيا) هناك تشريعات واضحة ضد الفساد، وهناك قضاء ومؤسسات نزيهة لمكافحة الفساد، وهناك تطبيق حازم للقضاء على الفساد. شاهدنا العدالة تأخذ مجراها ورأينا حكومات تسقط وشركات تنهار وأشخاصا يودعون السجون في تلك الدول بسبب قضايا فساد. أما في الدول المتخلفة، فالجميع يعرف أن هناك فسادا، يسمعون به ويتحدثون عنه ولكن أحدا لا يفعل شيئا حقيقيا لمكافحته، ما جعله يتفشى ويتعرع وينفجر. هذا ما حدث في مصر وتونس وليبيا وغيرها. كان هناك فساد وظلم ونهب، ولم يحدث شيء لوقف ذلك، ما ولد إحباطات كبيرة فجرت معها ثورات عارمة أطاحت برؤوس وعروش.

كان هناك أيضا من يقول إن ثورة الشباب كانت موجة نحو القطاع الخاص بسبب تحالف وتواطؤ هذا القطاع مع الأنظمة الحاكمة، ويقدمون أمثلة من مصر وسوريا وتونس وليبيا عن مجموعة من رجال الأعمال استغلوا نفوذهم للإثراء الفاحش والسريع من خلال علاقاتهم بتلك الأنظمة، وهم ينصحون رجال الأعمال الفلسطينيين بالابتعاد عن رجال الحكم. ربما يكون في ذلك بعض التجنّب على القطاع الخاص، فتور الشباب لم تكن موجة ضد رجال الأعمال أو ضد القطاع الخاص، ولهذا لم يهاجم شباب الثورة المحلات التجارية ولا البنوك ولا السوق المالية ولا المصانع ولا دور السينما.. نعم، كان هناك رجال أعمال فاسدون أمثال أحمد عز وحسين سالم ورشيد محمد رشيد في مصر، ولكن كان هناك أيضا رجال جيش فاسدون أمثال حبيب العدلي، وأساتذة جامعات فاسدون أمثال يوسف بطرس غالي وأحمد نظيف.. ولكنهم جميعا كانوا جزءا من نظام فاسد، وكانت الثورة موجة ضدهم بصفتهم فاسدين، وليس بصفتهم رجال أعمال أو أساتذة جامعة أو ضباط شرطة. وبالمقابل، كان هناك رجال أعمال شرفاء وأساتذة جامعات شرفاء، ونجوم سينما شرفاء وقفوا جميعا مع الثورة.

لقد سلطت الثورات العربية الضوء على الفساد بأشكاله المختلفة وعلى تأثيره وانعكاساته على البطالة والفقر والنمو، بل إن هناك من يرى أن أحد أسباب تخلف الكثير من الدول هو انتشار الفساد نظرا لتأثيره السلبي على التنمية وتشويه مناخ الاستثمار في الدولة، وضعف القدرة

## الملكية الفكرية.. إضعاف لمفهوم الإنتاج المشترك.. أم حماية لحقوق المبتكرين؟

التجارية.

عام 1883 رأى مصطلح الملكية الفكرية النور، جاء ذلك بعد أن كنا نأكل الخبز ولا نعرف من اخترعه،

حياة وسوق  
حسنة الرنتيسي

ونلبس ما لا نعرف من صنعه، إلا أننا وبعد هذا العام أصبحنا نعرف أن لكل علامة مالكا، ولكل منتج علامة تجارية يحظر استغلالها من قبل طرف آخر، كان ذلك بوضع اتفاقية باريس بهدف حماية الاختراعات والأسماء والرسوم والعلامات التجارية. د. خالد تلاحمة - رئيس دائرة القانون ومدير برنامج الماجستير في كلية الحقوق في جامعة بيرزيت يرى أن أهم مبررات نظام الحماية لبراءة الاختراع هي ضرورات التطور التكنولوجي وضمان حصول الشركات صاحبة الحق في البراءة على عوائد استثمارها وتحقيق الربح. ولكن للملكية الفكرية بعض العوارض الجانبية. يضيف التلاحمة: "تستثني اتفاقية تريبس طرق العلاج والجراحة والتشخيص الممارس على جسم الإنسان من نطاق الحماية الخاصة ببراءات الاختراع، وذلك من دون الربط بين هذا الاستثناء وشرط التطبيق الصناعي، وهذا يعني مزيدا من الآثار السلبية على حياة الأفراد ولا سيما في البلدان النامية".

ويرى دعاة الحرية الفكرية أن مالكي البرمجيات المملوكة لا يربحون من بيع بضاعة ولا من تقديم خدمة، ولا من تزويد المجتمع بالبرمجيات التي يحتاجها، بل من حجب المعلومات عن الأغلبية، تلاحمة يعلل ذلك بقوله أن الهدف الأساسي لمالكي البرمجيات هو تحقيق الربح، وهذا يتحقق من خلال الاتفاقيات والتراخيص التي يعقدونها مع الغير، ومن حجم وقيمة المعلومات التي يحجبونها عن الأغلبية والتي قد تعود عليهم مستقبلا كذلك بربح مالي.

يشير تلاحمة إلى أنه في كثير من الأحيان قد يكون مالك البرمجيات من ناحية مترددا بإعطاء التراخيص للآخرين، إذ قد يخشى من أن يتمكن المرخص لهم من التعلم من حق الملكية الفكرية المرخص، وبالنتيجة التقدم على منتجات المرخص نفسه. ومن ناحية أخرى قد يهدف مالك البرمجيات من وراء الترخيص لجعل أحد المنافسين له مرخصاً له حتى يبقى هذا المنافس المرخص له معتمداً في نوع معين من أنواع الملكية الفكرية على المرخص (مالك البرمجيات). وبهذا ينجح المرخص في أن يجعل من المرخص له تابعاً معتمداً على ما يتوصل إليه المرخص من معلومات ومعرفة، بدلاً من أن يبقى المرخص له منافساً يهدد بالوصول إلى تطوير أفضل مما توصل إليه المرخص. ومن هنا تظهر أهمية حجب المعلومات والمحافظة عليها بالنسبة لمالك البرمجيات في تحقيق الربح.

أضاف تلاحمة أنه من الممكن أن تحد الملكية الفكرية من انتشار المعرفة والتشاركية إذا قام صاحب حق الملكية الفكرية كالمخترع مثلاً باحتكار استغلال اختراعه واستثماره صناعياً، لأن الاحتكار من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وبالتالي قد يؤدي إلى عدم قدرة المستهلك على شراء المنتجات المرتبطة بالملكية الفكرية، والحل يمكن أن يكون بالاستفادة من القيود والاستثناءات الواردة في مجال الملكية الفكرية، كالاستثناء المتعلق بالنسخة الخاصة التي تعطي الحق للمواطن في طباعة واخذ نسخة خاصة له لأغراض الفائدة العلمية وليس التجارية من المؤلف دون مقابل وأخذ إذن من صاحبه، شريطة ألا يتعارض استعمال هذا القيد مع الاستغلال العادي للمصنف، والملاحظ أن هذه القيود والاستثناءات تكون واضحة بشكل كبير في حقوق المؤلف بينما تكون بصورة أقل وضوحاً في براءات الاختراع والعلامات

## خسائر بالمليارات يتكبدها العالم سنويا..

من ناحية أخرى يجدر بنا النظر إلى جانب الملكية الفكرية من حيث الخسائر التي تحدث بها الإحصائيات الدولية، فالقرصنة وقضايا التقليد تشكل كابوساً للعالم الذي يرى فيها معيقاً حقيقياً لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك لمساهمتها في تراجع المنتج الفكري والإبداعي. العالم كله يقف على قدم وساق للسيطرة على هذا الكابوس وكبح جماحه في الوقت الذي يتنامى فيه المقبولون على استغلال الشبكة العنكبوتية لتحقيق أهدافهم، أما بسرقة منتجات الغير وتحقيق المكاسب، أو بهدف وضع المنتجات التكنولوجية تحت منال الجميع، بتكاليف أقل. المنتجات الفكرية ما أن تصل الشبكة العنكبوتية حتى تفقد السيطرة عليها، فحلف شاشات الكمبيوتر تعمل جيوش ممن يستولون على مصنفات أدبية وعلمية واجتماعية دون معرفتهم، بالتالي تصبح المهمة أشد صعوبة، ما يتطلب جهوداً وتكاليف طائلة يتكبدها العالم وأصحاب هذه المنتجات لحمايتها.

تشير الدراسات إلى ما مجمله بين 200 و50 مليار دولار من خسائر على مستوى العالم في مجال تكنولوجيا المعلومات، إذ أصبحت أشكال هذه القرصنة تمثل تهديداً عالمياً تصل نسبته إلى 10٪ من حجم التجارة العالمية. الدراسة الاقتصادية التي أعدها اتحاد منتجي برامج الكمبيوتر التجارية، تشير إلى أن العمل على تخفيض معدل القرصنة في جميع أنحاء العالم بنسبة 10 في المائة في غضون أربع سنوات سيخلق 142 مليار دولار داخل أنشطة اقتصادية جديدة، إلى جانب خلق نصف مليون وظيفة جديدة حول العالم.

2.5 مليون وظيفة يتم فقدانها سنويا نتيجة فقدان حماية حقوق التأليف والنشر حسب ما صدر عن غرفة التجارة الدولية للعام 2010، ماذا حين نعلم أن 1.7 تريليون دولار هو حجم الخسائر الاقتصادية والاجتماعية نتيجة هذه السرقات.

## عربيا.. خسائر بالملايين..

الدول العربية ليست بحال أفضل، فالدراسات تتحدث عن أكثر من 50 مليار دولار سنويا يتكبدها العرب بسبب عمليات الاحتيال على الملكية الفكرية، وذلك بحسب تقرير صادر عن الاتحاد العربي لحقوق الملكية الفكرية في العام 2009. فقد تنبه العرب إلى أهمية حماية الملكية الفكرية، فنشأت اللجنة العربية لحماية الملكية الفكرية، بناء على ما توصلت له الدراسات من تفشي ظاهرة القرصنة وانتهاك حقوق الملكية الفكرية في العالم العربي. معظم الدول العربية أعضاء في الاتفاقيات الأساسية لحماية الملكية الفكرية، والأدبية، والصناعية، والفكرية.

تلاحمة ينفي أن تكون هناك إحصاءات دقيقة وثابتة صادرة من جهات معتمدة تحدد مقدار الأرباح الناتجة عن استنساخ الكتب والموسوعات والمحاضرات والمقالات عربيا، ويعلل ذلك بعدم وجود تنسيق عربي فاعل في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية، فضلا عن عدم وجود الأبحاث والدراسات الكافية التي تعنى بمشاكل الملكية الفكرية ودور الحماية في المجتمعات الصناعية والنامية. وفي هذا الإطار نلاحظ أن الأرقام الإحصائية تتحدث عن الخسائر الناجمة عن انتشار السرقات العلمية والقرصنة والتي تقدر بمليارات الدولارات، حيث هناك تقديرات تشير إلى أن حوالي 8٪ من حجم التجارة العالمية هو تجارة غير مشروعة من خلال السرقات والقرصنة.

اعتبر إهمال الموضوع خطأ فادحا في ظل الإجراءات الإسرائيلية

# د. سمير عبد الله يدعو السلطة لتحرير «الثروات المعطلة» عبر تجديد نظام تسجيل الأراضي



د. سمير عبد الله

حياة وسوق  
منتصر حمدان

دعا وزير العمل السابق، مدير عام مؤسسة ماس، د. سمير عبد الله، السلطة الوطنية الى اتخاذ اجراءات واضحة من اجل تحرير ما وصفها بـ «الثروات المعطلة» التي تتمثل في الاراضي غير المسجلة باسماء اصحابها، موضحا ان نسبة تلك الاراضي تشكل قرابة 85 % من مساحة الضفة الغربية بما في ذلك الاراضي الواقعة في مناطق «ج» او الاراضي التي يملكها مواطنون لكنها غير مسجلة لغاية الان باسمائهم ما يجعلهم غير قادرين على الاقتراض عليها او استثمارها بسبب عدم فرزها.

وقال عبد الله في مقابلة خاصة مع (حياة وسوق): «السلطة الوطنية لم تعط هذا الجانب الاهتمام الكافي منذ تأسيسها قبل 18 عاما، الامر الذي اوقعها في خطأ فادح خاصة ان اسرائيل اوقفت تسجيل الاراضي وعملت على بناء نظام سيطرة معقد لمحاصرة التوسع العمراني الفلسطيني ولمنع اثبات الملكية».

واضاف: «الوقت حان لتسوية هذا الموضوع وتعزيز دور ومكانة سلطة الاراضي الفلسطينية التي يجب ان تتحول الى اكبر مؤسسة فلسطينية تتولى جمع الخبراء والمهندسين والمساحين للوصول الى نظام اداري يسهل عملية اصدار كواشين الاراضي بفترة وجيزة لا تزيد عن اسبوع وتكلفتها زهيدة».

كما شدد عبد الله على اهمية اتخاذ خطوات فلسطينية لتعزيز الاستيراد الخارجي المباشر بما يساهم في تحقيق الفائدة للخزينة العامة، اضافة الى اهمية مواجهة التهرب الضريبي بمختلف اشكاله.

نص المقابلة:

\* كيف تقيم الوضع الاقتصادي الفلسطيني ونحن على ابواب معركة سياسية حاسمة هذا الشهر؟

- يمكن القول ان الوضع الاقتصادي الفلسطيني الان بات على ابواب مرحلة جديدة خاصة في ظل التطور الهام الذي شهده هذا القطاع خلال السنوات الاربع الماضية وما رافق ذلك من تحسن وضع القضاء وتحسين ثقة المواطن بمؤسسات السلطة الوطنية وتطور العلاقة مع العالم في ظل وجود اجماع دولي على حل القضية الفلسطينية ودعم التوجه الفلسطيني.

ولا يمكن تجاهل التطور الذي حصل على واقع اقتصادنا الوطني مقارنة مع الوضع المأساوي عام 2007 خاصة فيما يخص العمل التنموي. السلطة الوطنية نجحت في الانتقال بخطوات كبيرة نحو الامام لاعادة العمل التنموي من خلال الانفاق عليه بما يصل الى 300 - 400 مليون دولار سنويا حيث لم يكن ذلك موجودا في سنوات سابقة.

\* صحيح ان هناك حديثا عن تحقيق نمو اقتصادي لكن هذا النمو من الواضح انه ما زال رهينة بيد الاحتلال الاسرائيلي الذي يمكنه اعادة تكبيل الاقتصاد الفلسطيني من جديد بالحوافز العراقية والعقبات العديدة؟

- اسرائيل ما زالت لديها قدرة التأثير على الوضع الاقتصادي الفلسطيني، والاحتلال واستمراره من ابرز الصعوبات والعقبات. فعند الحديث عن نظام الاغلاق الاسرائيلي فاننا نتحدث عن تخفيف هذا النظام وليس ازالته من قبل دولة الاحتلال التي تمارس السلوك العدائي تجاه اقتصادنا الوطني الذي نما بشكل واضح بفعل العديد من الاجراءات والخطوات الفلسطينية عبر ضبط الوضع الداخلي وتوسع الانفاق الحكومي لكن ذلك لم يبدد مخاوف القطاع الخاص الذي بقي مترددا رغم كل الحوافز والتشجيع الذي قدمته الحكومة، وفي المقابل فانه لا يمكن اغفال قدرة اسرائيل على اعادة تشديد نظام الاغلاق، اضافة الى المماطلة في دفع مستحقات السلطة الوطنية من ايرادات الضرائب وحجز الصادرات والواردات وفرض المزيد من الاجراءات العقابية على شعبنا، لكن ذلك لا يعني ان اسرائيل سوف تفلت من العقاب بل ستكون عرضة لمزيد من العزلة والنقد والتحركات الدولية الرافضة لمثل هذه الاجراءات خاصة بعد نجاح السلطة الوطنية في سحب الكثير من المبررات الامنية التي كانت تستخدمها اسرائيل لمعاكبة شعبنا لتظهر امام العالم بانها تمارس الدفاع عن نفسها.

\* السلطة الوطنية باتت مربوطة بنظام تمويلي دولي، فاذا توقف العمل في هذا النظام فانها قد تواجه الدخول في حالة شلل اقتصادي، كيف يمكن للسلطة مواجهة ذلك؟

- صحيح ان السلطة الوطنية تعتمد على التمويل الخارجي بشكل

كبير جدا لكن هناك مؤشرات واضحة تدل على تقليص هذا الاعتماد، فمثلا عام 2007/2008 كان كل دولار واحد للموازنة العامة مطلوب منه 60 سنتا من الخارج و40 سنتا محليا، لكن بعد اربع سنوات اصبح كل دولار للموازنة مطلوب 30 سنتا من الخارج ونعتمد على 70 سنتا من الايرادات المحلية، وهذا يظهر مستوى التحسن الكبير في الاعتماد على الايرادات المحلية، وانا هنا لا اتحدث عن الموازنة التطويرية لان لها حسابات اخرى.

لكن هذا التطور الكبير الذي تحقق الان اصيب ببعض الاحباط لانه لا يمكن تنفيذ الاصلاح ومواصلته في وضع باتت فيه السلطة الوطنية عاجزة عن تسديد الرواتب وتوفير الاحتياجات الاساسية من الخدمات لقطاعات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية، خاصة انه للاسف ان النقص في التمويل وقع في وقت كنا نسير فيه بخطوات واضحة نحو تحقيق الاستدامة المالية للسلطة الوطنية.

\* رئيس الوزراء د. سلام فياض كان تحدث في مرات سابقة عن قدرتنا على تحقيق الاعتماد على ايراداتنا الداخلية في عام 2013، فهل هذا واقعي؟ وممكن التحقيق؟

- استطيع ان اجزم ان ما وعد به رئيس الوزراء د. سلام فياض بخصوص الوصول الى تحقيق الاستدامة المالية في عام 2013 يمكن تحقيقه والوصول اليه فيما يخص الموازنة الجارية، خاصة ان الايرادات العامة للسلطة الوطنية وصلت في العام الماضي الى ملياري دولار في حين ان الدعم الخارجي وصل الى قرابة مليار و100 مليون دولار في حين انه في العام الجاري مطلوب اقل من ذلك بما يصل الى 960 مليون دولار للموازنة.

\* كيف ستعكس اقامة الدولة وتحقيق السيادة على تحسين ايرادات السلطة الوطنية؟

- مما لا شك فيه ان اقامة الدولة وتحقيق السيادة الوطنية سيكون له بالغ الاثر على مضاعفة ايراداتنا المحلية ويضع تحت سيطرة السلطة الوطنية المزيد من الايرادات التي كانت تضيع منها مثل ايراداتنا الضريبية على الواردات حيث ان 90% من ايراداتنا تأتي من اسرائيل او عبرها منها 70 % من الايرادات تأتي من الخارج ويجري فرض جمارك عليها حيث تصل تلك الايرادات في المتوسط الى حوالي 4.5 مليار دولار، وبالتالي عندما نقول ان 70% تأتينا من الخارج وتدفع منها على الاقل 10 الى 15 % جمارك فان هذه الموارد كلها تكون مفقودة بالنسبة لنا لانها تدخل صافي ربح في الخزينة الاسرائيلية.

هذا يعني ان 400 الى 500 مليون دولار نخسرهما جراء ذلك وتضاف اليها خسارتنا من وراء ضريبة المشتريات التي لا نأخذ منها شيئا، لذلك فان وجود ميناء فلسطيني تحت سيطرتنا يعني ان كل هذه الايرادات سوف تدخل صافي ربح للخزينة الفلسطينية وفي الوقت ذاته يجري

تقليص التهرب الضريبي الذي تعاني منه الخزينة العامة بسبب عدم سيطرتنا على الحدود والمعابر.

\* ماذا بخصوص التهرب الضريبي خاصة في ظل الحديث عن 2000 شركة تتهرب من دفع الضرائب؟

- المطلوب العمل من اجل معالجة هذا التهرب خاصة انه اذا ما حققنا تقدما كبيرا في هذا الاتجاه فانه سيساهم في تقليص العجز الذي تعاني منه الموازنة البالغ قرابة مليار دولار، والمؤشرات تدل بوضوح على وجود تهرب ضريبي في قطاع العمل غير المنظم الذي يشمل الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ونحن بحاجة لوجود اجراءات مكثفة لمعالجة موضوع التهرب الضريبي.

وانا اتصور انه يوجد تهرب ضريبي من قبل الشركات وهذه ظاهرة موجودة ليس عندنا فقط بل هي ظاهرة عالمية، فالكل يتضابق من دفع الضريبة لانه يدفع من جيبه في حين ان المردود لا يأتيه مباشرة وانما يتحقق عبر تهيئة بيئة افضل وتعليم جيد وتقديم خدمات صحية وطرق ومواصلات. ومن الواضح ان عدم دفع الضرائب هو جزء من الطبيعة الانسانية، في حين ان الشعب الفلسطيني تعرض لظروف سياسية بالغة الصعوبة من خلال التشتت والقمع وعدم حكمه لنفسه فان ذلك ساهم في ادخال العديد من التشوهات رغم ان تلك التشوهات لم تمس اصراره على بناء وطنه والصمود في مواجهة الاحتلال. وانا ارى ان موضوع عدم دفع الضرائب هو ظاهرة ومرض موجود.

\* ما هو تأثير عدم دفع الضرائب على الموازنة العامة؟

- اعتقد ان تأثير ذلك لا يتعدى ما قيمته 100 مليون دولار سنويا.. والسبب في ذلك عدم وجود ثقافة الدفع بما في ذلك دفع ضريبة الأملاك.

\* هناك توجه جدي للسلطة الوطنية لفرض ضرائب على صفقات بيع الأراضي كيف تنظر لذلك؟

- اعتقد انه يمكن ذلك لان بيع الأراضي يعتبر سوقا مربحة جدا وتصل قيمة الارباح التي تحققها صفقات بيع الأراضي الى نسبة 100 % - 200 % لذلك من المفروض ان يجري فرض ضرائب على مثل هذه الصفقات. وهنا يبرز السؤال لماذا يلزم المحامي او المهندس الذين يصل دخل ادهم الى 6 آلاف شيقل على دفع ضريبة الدخل في حين لا تفرض ضرائب على تاجر العقارات؟!، وهنا أؤيد فرض ضرائب على تلك الصفقات لكن بشكل مخطط ووفق معادلة مقبولة وبما لا تشكل عبئا على صفقات بيع الاراضي.

\* اين يمكن للسلطة التدخل لتعظيم ايراداتها؟

- موضوع الاراضي في الضفة الغربية هو احدى القضايا التي يمكن العمل عليها الان وعلى الاقل البدء بالاراضي الواقعة تحت السيطرة

## مطلوب تعزيز دور سلطة الأراضي ووضع نظام إداري يسهل عملية إصدار الكواشين على السلطة تشجيع الاستيراد المباشر ومكافحة التهرب الضريبي بكافة أشكاله

نظام ضرائب موروث من الاردن واسرائيل. وهذه الانظمة والقوانين بحاجة للدراسة لان العالم كله يتجه نحو الضريبة الموحدة وهذا يعتبر مصدرا رئيسيا لتعزيز نظام المواطنة وازدياد الوعي وانعكاسه على النشاط الاقتصادي.

**\* موظفو السلطة الوطنية هم اكثر الفئات التزاما بدفع الضرائب بحكم انها تخصص مباشرة من رواتبهم، لكن هناك تهرب من قبل شركات وافراد فكيف يمكن معالجة ذلك؟**

- اعتقد ان المشكلة بالاصل هي مشكلة ادارية خاصة ان السلطة الوطنية لغاية الان لا يوجد عندها نظام تسجيل ضريبي كاف، اذا لم يكن المواطن موظفا في شركة ملتزمة بالقانون فانه من الصعب معرفة دخله الا اذا تطوع المواطن بالتوجه لوزارة المالية وطلب تسجيله في النظام الضريبي وهذا يحدث نادرا، في حين اننا نتحدث عن قطاع كبير من اصحاب المحلات الصغيرة وممن يتولون ادارة مشاريع بانفسهم، فلا يوجد سجل ضريبي لكل مواطن وهذا ما نحتاجه، فاذا اعطينا كل مواطن رقما ضريبيا يكون مرتبطا بما يعرف بالضمان الاجتماعي الذي يقوم على فكرة الدفع من الدخل وممن ليس له دخل فان الضمان الاجتماعي يدفع له واعتماد نظام الضمان الاجتماعي بحاجة لسياسة واضحة وتوفير قاعدة معلوماتية واضحة عن كل المواطنين ودخلهم.

**\* ماذا بخصوص التجارة مع اسرائيل؟**

- بالنسبة للتجارة مع اسرائيل في ظل وضع اتفاقية باريس الاقتصادية فانها تخدم اسرائيل، واذا ما انتقلنا الى حالة الدولة والسيادة فان اتفاقية باريس سوف تنتهي وننتقل الى اتفاقيات جديدة تتلاءم مع احتياجاتنا، ورغم ذلك فانه بإمكاننا اتخاذ سياسة فلسطينية جديدة تقوم على اساس تشجيع الاستيراد المباشر والتوقف عن الاستيراد من اسرائيل حتى لو كان ذلك اغلى علينا، لان مردودها على السلطة اكبر، لا سيما وان الحديث يدور عن اننا نستورد ما قيمته 4 مليارات دولار، كما ان تبني هذه السياسة سيعود بالفائدة على اقتصادنا الوطني.

**\* هل يمكن تبني مثل هذه السياسة؟**

- يمكن ذلك لكنها بحاجة لتعاون وتنسيق متكامل بين القطاعين العام والخاص اضافة الى اهمية تقديم حوافز حكومية لتشجيع القطاع الخاص للاستيراد من الخارج مباشرة بما في ذلك المواد الاساسية وكل مدخلات الصناعة.

**\* هناك بعض الاصوات التي برزت مؤخرا على المستوى العربي تتحدث عن ضرورة اعادة النظر في الدعم العربي للفلسطينيين انطلاقا من قاعدة عدم جواز تمويل استمرار الاحتلال الذي يجب ان يتولى مسؤولية تقديم الخدمات للشعب الفلسطيني، ماذا ترى في ذلك؟**

- صحيح، لقد بدأنا نسمع مثل هذه الاصوات حتى من فلسطينيين يتحدثون عن ذلك، لكنني ارى ان الموضوع لا يجب النظر اليه بهذه الطريقة، فنحن دخلنا في عملية سلام وتبين لنا انها غير صالحة للاستمرار لان اسرائيل وضعت عراقيل وصعوبات لاجهاضها، ونحن مع فكرة عدم جواز استمرار السلطة في تمويل وتحمل عبء الاحتلال، ولكن نحن وصلنا الى مرحلة الانتقال من ادارة الازمة الى حل الازمة ومن مرحلة ادارة الصراع الى حله، فنحن لا نختلف استراتيجيا مع هذه الفكرة لكن في حقيقة الامر ان اختيار هذا التوقيت للحديث عن ذلك يثير الشكوك ويفرض علامة استفهام خاصة في ظل الدعم الدولي للقضية الفلسطينية والاجماع على حل القضية الفلسطينية.

بفترة وجيزة لا تتجاوز اسبوعا وبتكلفة مالية زهيدة.

**\* هل هذا ممكن؟**

- بالطبع ممكن خاصة في ظل تطور التكنولوجيا والمعلومات المرتبطة بمسوحات الاراضي، وارى ان هذا الموضوع لم يعط الاهتمام الكافي خاصة وانه مرتبط بثروة وطنية فلسطينية. وهذا يعتبر مصدرا مهما للسلطة الوطنية كونها تأخذ 1 % من قيمة الاراضي اضافة الى اهمية تبني سياسة لتحرير هذه الثروة وما يرافق ذلك من توفير اقتطاعات للمنفعة العامة لتنفيذ المشاريع العامة على هذه الاراضي. ويضاف الى ذلك اهمية العمل من اجل فرض ضرائب وتفعيلها وفق دراسات حتى تكون قابلة للتطبيق.

**\* عن اية ضرائب تتحدث؟**

- انني أتحدث عن كل انواع الضرائب، فنحن لدينا

كونها غير مفروزة وهناك عدة اصحاب لها وهذه ظاهرة منتشرة في فلسطين.

**\* ماذا بإمكان السلطة الوطنية عمله في هذا الاتجاه؟**

- لو جرى التركيز على هذا الموضوع واعطي الاهتمام الكافي الذي يستحق وتم تجاوز آلية التعامل السابقة مع هذا الموضوع رغم حساسيته، حيث لجأت السلطة الى تأجيل القضايا المعقدة وارى ان ذلك كان خطأ فادحا، خاصة ان اسرائيل لجأت الى ايقاف تسجيل الاراضي وعملت نظاما معقدا للسيطرة على الاراضي ومحاصرة التوسع العمراني الفلسطيني لمنع اثبات الملكية الفلسطينية، ويمكن في هذا الإطار اتخاذ خطوات عملية لتسوية موضوع تسجيل الاراضي وجعل سلطة الاراضي من اكبر المؤسسات التي تتولى تجميع الخبرات والمختصين لوضع نظام سريع في اصدار كواشين الاراضي

الفلسطينية التي تصل نسبتها الى 40 % خاصة انها تعتبر «ثروات معطلة»، ولو ذهبنا لاي قرية فاننا قد نجد عائلات فلسطينية تعيش تحت خط الفقر، واذا ما بحثنا في املاك تلك العائلات فاننا قد نجد ان لديها املاكا بالملايين لكنها لا تستطيع التصرف بها بسبب عدم تسجيلها او قد تكون مسجلة في الطابو لكنها مصنفة على انها مشاع، واذا ما سجلت فانها تتحول الى ثروة فعالة في السوق بايدي اصحابها وتستطيع استثمارها وبيع جزء منها لصالح تنفيذ مشاريع استثمارية.

**\* كم تقدر نسبة هذه الاراضي في الضفة الغربية؟**

- الاراضي التي تصنف ضمن «الثروة المعطلة» بسبب عدم تسجيلها تصل نسبتها الى قرابة 85 % بما في ذلك الاراضي المصنفة مناطق «ج» حيث ان هذه الاراضي غير مسجلة باسماء اصحابها وبالتالي فانهم لا يستطيعون الاقتراض عليها او استثمارها

# بدك سيارة وما معك سيولة كيش شيكات زبائنك مع يجو



PEUGEOT  
MOTION & EMOTION

PEUGEOT CLUB Find Peugeot Palestine On



المعرض: البيرة، شارع القدس، هاتف: 02 240 8039

AUTOzone

# المواطن يسأل: ماذا نفعل في ظل عدم انتظام الرواتب؟

حالة من القلق والخوف تسود أوساط موظفي القطاع العام جراء عدم استقرار آلية صرف رواتبهم. هذا القلق لا ينتاب الموظفين وحدهم، بل يمتد ليطال القطاع الخاص، إذ تشكل رواتب الموظفين العصب الرئيس للحركة التجارية التي تضطرب مع أي ارتباك في صرفها. وخلق عدم الانتظام في صرف الرواتب نمطا جديدا من الاستهلاك اقتصر على الأساسيات من طعام وشراب، وهو ما يؤكد عدد من الموظفين الذين اصبحوا يتجهون الى الاستدانة وايجاد عمل اضافي في احد المحال التجارية او الشركات الخاصة بسبب عدم الاستقرار الوظيفي، عدا عن اهمال القضايا الاجتماعية.

(تصوير: عصام الريماوي)

حياة وسوق  
هاني بياتنة



## نائر شريته

### موظف في وزارة شؤون الاسرى والمحررين

أرغب في البحث عن فرصة عمل في إحدى الشركات الخاصة أو إيجاد مصلحة لتعويض عدم انتظام الراتب، وذلك بسبب الالتزامات المالية الكثيرة الملقاة على عاتق الموظف الحكومي الذي اصبح لا حول ولا قوة له بسبب الضائقة المالية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، هناك التزامات زواج وسكن وبناء لا يستطيع تغطية نفقاتها وهذا سبب نوعا من العجز في التفكير والاحباط. المفروض على الحكومة ان تجد البدائل لتعويض عدم الانتظام في الرواتب لا ان يكون الموظف هو من يتحمل المسؤولية وحده وعلى الجميع المشاركة في الحل مثل البنوك والشركات الخاصة التي تدفع لها بعض الالتزامات المالية كتسديد فواتير الكهرباء والمياه وينظر لها على انها جزء من المجتمع وليس الموظف الحكومي فقط هو الذي يتحمل هذا الوضع الاقتصادي الصعب الذي يعيشه الشعب الفلسطيني.



## ريهام عباس

### موظفة في مديرية التربية والتعليم

عدم انتظام الرواتب يشكل عبئا على اغلب الموظفين الذين اصبحوا غير قادرين على دفع التزاماتهم تجاه البنوك وتجاه اولادهم من تسديد رسوم للمدارس أو شراء احتياجاتهم للعام الدراسي الجديد، ما جعلني اباع ما يوجد معي من مصاغ لتسديد بعض من هذه الالتزامات واحيانا استدين من اخواني او اصدقائي ولكن هذا الوضع غير مجد وغير مطمئن خاصة ان الموظف يعيش على الراتب الذي اصبح غير موجود، ما جعل الشلل في التفكير بكيفية تدبر احتياجات البيت يخلق العديد من المشاكل. الوضع الاقتصادي بشكل عام صعب حتى في ظل انتظام صرف الرواتب بسبب غلاء المعيشة فاماذا سيكون عند عدم انتظام الرواتب، الناس سوف تستدين من اقاربها او حتى من البنوك التي اصبحت مشكلة عند جميع الموظفين الذين اصبحوا مدينين للبنوك، فالرواتب اصبحت تذهب للبنوك. وللموظف الاقساط اصبحت جزءا من حياته.



## ابراهيم عبد الحميد

### موظف في وزارة الاقتصاد الوطني

هناك نوع من التكافل الاجتماعي خاصة في اخذ سلف من بعض الاقارب والاصدقاء، وهذا حل مؤقت واحاول ان اجد طريقة لتوفير الاساسيات الضرورية فقط، فضلا عن انني احاول ايجاد عمل اضافي بعد الدوام بسبب عدم الاستقرار الوظيفي. الموظف الحكومي أصلا وبدون أزمة يعاني من مشاكل وأوضاع اقتصادية سيئة وانعدام العدالة في معيشته. السلطة هي المحرك الأساسي للاقتصاد الفلسطيني والقطاع الخاص كبير الحجم ولكنه ليس شريكا أصيلا في هذه العملية، لذا عليه دور اكبر في تجاوز أزمة الرواتب. والأعباء المالية وحجم القروض البنكية الاستهلاكية اثقلت كاهل الموظف بشكل مخيف تضاف اليها أزمة الأسعار وخاصة في شهر رمضان، وعيد الفطر، كما أنه في هذه الأوقات يعيش الفلسطينيون موسم تسجيل الطلبة في الجامعات وبدء العام الدراسي، وكل هذا يتطلب المزيد من المصاريف.



## نائر عاصي

### موظف في مجلس الوزراء

الكل يتحمل مسؤولية عدم انتظام الرواتب، سواء الحكومة او السلطة او الدول المانحة ولهذا فان السلطة الوطنية تدفع ضريبة مسؤولية قراراتها في الذهاب الى الامم المتحدة من رواتب الموظفين التي اصبحت سيوفا مسلطة على رقاب القيادة، ولهذا احاول ايجاد وسيلة عمل اخرى بدوام جزئي او الاستدانة من بعض الاقارب او الاصدقاء، واحاول شراء الاحتياجات الاساسية فقط واعتمد على تقضية باقي ايام الشهر اترقب نزول الراتب، ولكن هذا الحل غير مجد اذا استمر هذا الوضع كثيرا. على البنوك والمؤسسات الخاصة ان تقف الى جانب الموظف وان تؤجل دفعات الموظفين الذين حصلوا على قروض وان تراعي الشركات الخاصة الاخرى مثل الكهرباء والماء والاتصالات الضائقة المالية التي يعيشها الموظف الحكومي من اجل تسديد التزاماته.



## نوفان صلاح الدين

### مدرس

عدم انتظام الرواتب يضر بجميع فئات المجتمع وليس الموظف فحسب، لان التاجر بحاجة للراتب والسائق وصاحب الدكان وهذا يعني ان الوضع الاقتصادي الصعب يتضرر منه الجميع، احاول ان اجد عملا بديلا وفي نفس الوقت أقلم نفسي على نسبة الراتب التي تنزل في البنك استدنت من احد اصدقائي، ولكن هذا الوضع لا يطاق ولهذا احاول ان اجد مصلحة تسد حاجات ومصروفات البيت والعائلة. على البنوك ان ترحم الموظفين من القروض واقساطها التي اهلكت الناس من خلال العروض التي تغري الموظفين فيكون الموظف في البداية «مبسوطا من القروض» ولكنه يصبح مدينا للبنوك والتاجر وصاحب السكن والمدارس. والاقساط تكوي الموظفين في ظل وجود نصف راتب او عدمه.



## نادي الحلو

### موظف في مجلس الوزراء

ابحث عن وظيفة اخرى لسد حاجاتي والتزاماتي ولكن في ظل الوضع الاقتصادي الصعب بشكل عام فانه من الصعوبة ايجاد وظيفة ولو بشكل جزئي ولهذا احاول ايجاد مخرج لهذه الازمة من خلال مشاركتي بجمعية لأستفيد من فلوسها في ظل أزمة الرواتب. القروض البنكية احدى الوسائل التي لجأت اليها في بداية الازمة حيث ان بعض الموظفين، لجأوا لوضعها في حسابات خاصة بهم لمواجهة الأيام القادمة، فمنهم من لجأ للتأمين والمعاشات، لأن سدادها مرتبط بالراتب ومنهم من ذهب للبنوك، حيث لم تتراجع نسب القروض التي تمنحها البنوك عن الفترة التي سبقت الحديث عن احتمالات أزمات مالية.



## البنك المركزي الاسرائيلي يريد سعر صرف أقل للشيقل

## «رقصة الدولار» تدفع القيم الفعلية للمساعدات الدولية والدخول هبوطا

حياة وسوق  
حسنا الرنتيسي

تشغل رقصة الدولار - انخفاضا وصعودا - العالم، حكومات ومستهلكين. إلا أن لفلسطين وضعا خاصا قد يبدو فيه الأثر البارز للدولار اكبر من غيره، فتذبذب سعر صرف الدولار يؤثر على السلطة الوطنية الفلسطينية كونها تعتمد بشكل كبير على المساعدات الدولية التي ترصد بالعملة الدولية الأقوى والأبرز.

للمواطن والتاجر أيضا حساباته، حيث ان ما يزيد عن 25٪ من العاملين في فلسطين يتقاضون أجورهم بالدينار والدولار. المعلم المدرسي احمد عواودة يتلقى راتبه بالشيقل الإسرائيلي ويدفع إيجار شقته بالدولار، يقول انه كان يدفع ما يعادل 1020 شيقلا بدل إيجار شقته الشهري، إلا أنه ومع ارتفاع سعر صرف الدولار أصبح يدفع 1200 شيقل. ناهيك عن ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية التي نشترها بالشيقل لكن يزداد سعرها بسبب استيرادها من الخارج. كذلك حال التاجر نور الدين، الذي يقول ان المواطن يشتري الأحذية بالشيقل الإسرائيلي، إلا أننا نتجارب عندما نستورد بضاعة من الصين مثلا فإننا ندفع سعرها بالدولار، فإذا كان سعر صرف الدولار 3.40 وارتفع إلى 3.66 وكان سعر البضاعة 20 ألف دولار، فإن الخسارة ستكون 5 آلاف دولار، على حد قوله.

يقول المحلل برهوم جرابسي ان سعر صرف الدولار اقل بكثير مما يتوخى له البنك المركزي الإسرائيلي، ويؤكد ان الأزمة الاسرائيلية التركية ليس لها علاقة بموضوع ارتفاع الشيقل، فسعر صرف العملات وسحب الاسهم وشراء الدولارات، مربوط بالبورصات العالمية وخاصة الولايات المتحدة الاميركية، فهناك مستثمرون مليون سيطرون على القطاع.

مشيرا إلى أن سعر صرف الدولار ما زال يشكل انخفاضا بالنسبة لإسرائيل منذ اكثر من 3 سنوات بشكل خاص، فسعر صرف الدولار كان حتى قبل هذه الفترة 4.3 وانهار الى حد 3.1، واليوم ما زال الدولار اقل من الحد الأدنى الذي يقبل به البنك المركزي الإسرائيلي وهو 3.8.

أما بالنسبة للاستثمارات في قطاع العملات الأجنبية فأشار إلى وجود قوى رأسمالية خفية تتحكم في اسعار الصرف في الاسواق المالية العالمية مثلها مثل سعر برميل النفط، مضيفا أن البورصة الإسرائيلية مرتبطة بالأميركية والعالمية، ولكن ما زال تحركها يبدو أكثر لجم، فالمستثمرون يلجأون حاليا للعملات الأجنبية. ونفى جرابسي أن يكون للتطورات السياسية على مستوى العلاقات الاسرائيلية التركية أو استحقاق سبتمبر تأثير كبير بالجمال، لان البيانات التركية لا تضر بالقطاع الخاص، والتبادل التجاري بين البلدين مخطط ان يسجل ذروة غير مسبوقة، فقد يتجاوز الـ 4 مليار دولار فيما كان في الأعوام السابقة من 2-3.1 مليار دولار.

كما أكد أن إسرائيل ليس من مصلحتها ضرب القطاع الخاص، لأن الميزان التجاري يميل لها، وتحرك الدولار لأعلى يسير وفق وتيرة بطيئة، والدولار المرتفع افضل لإسرائيل من المنخفض لأنه ينعكس ايجابيا على مردود الصادرات الاسرائيلية، أيضا هذه مصلحة المصدرين. أما بالنسبة لأثره على المستهلك العام فأشار إلى أن الارتفاع في سعر صرف الدولار مقابل الشيقل ينعكس سلبا عليه بسبب ارتفاع أسعار المستورد والنفط.

الخبير الاقتصادي وعميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة النجاح الوطنية د. نافذ أبو بكر يقول ان الدولار الأميركي واجه أوضاعا صعبة منذ الثلث

الأول من آب مع استمرار تسجيل انخفاضا متتالية أمام العملات الرئيسية الأخرى، وذلك بسبب المخاوف الكبيرة من دخول الاقتصاد الأميركي في دورة ركود قاسية جديدة على إثر وصول الدين العام الأميركي إلى مستوى الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي أدى إلى تخفيض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة من قبل وكالة S&P حيث يعتبر ذلك مؤشرا سينا للنمو الاقتصادي الذي هو بالأصل ضعيف جراء تداعيات أزمة الرهن العقاري في العام 2008. ومع بداية شهر أيلول بدأ سعر صرف الدولار الأميركي يشهد تذبذبا حسب البيانات التي تنشر عن الاقتصاد الأميركي، وخاصة تلك التي تتعلق بأرقام البطالة وحركة التجارة وغيرها.

وأشار أبو بكر إلى انه في اليومين الماضيين ارتفع سعر صرف الدولار نسبيا على ضوء خطة أوباما القصيرة الأجل لخلق المزيد من الوظائف والتي سوف يتم الإعلان عنها لاحقا، حيث تقضي الخطة بضح أكثر من ثلاثمائة مليار دولار في الاقتصاد الأميركي في العام القادم من خلال خفض الضرائب وزيادة الإنفاق على مشروعات البنية التحتية ومساعدة الحكومات المحلية. مبينا انه من البديهي القول ان أزمة الدولار أو التذبذبات في أسعار صرفه تلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي على اعتبار أنه لا يزال يشكل الجزء الأكبر من التجارة العالمية، وأن حجم التداول به حول العالم يزيد عن الثلاثة ترليون دولار، إضافة إلى كونه يشكل ثلثي احتياطات النقد الأجنبي في العالم. وعند الحديث عن تداعيات ذلك على الاقتصاد الفلسطيني، قال أبو بكر ان الاقتصاد الفلسطيني معزول وغير قادر على النمو كما هو مأمول بسبب الاحتلال وقيوده، ومحدودية الصادرات الفلسطينية، وانعدام الاستثمارات الخارجية الفلسطينية بالدولار (عدا الاستثمارات الفردية)، وضعف السوق المالي في الظروف والأوضاع الحالية؛ ولذلك فلا تداعيات كبيرة أو خطيرة لانخفاض أسعار صرف الدولار، وخاصة في ظل الأزمة المالية الجدية التي تعانها السلطة الوطنية الفلسطينية، إلا أنه وفي المقابل، ونظرا لكون الدولار الأميركي إحدى العملات الرئيسية الثلاث المتداولة في سوق النقد الفلسطينية (إلى جانب الشيقل الإسرائيلي والدينار الأردني المرتبط بالدولار الأميركي) فإن أي انخفاض حاد على سعر صرفه وبغض النظر عن الأسباب وراء ذلك، سوف يؤدي إلى تراجع القيمة الفعلية للمساعدات والمنح الخارجية لخزينة السلطة، والتي هي في معظمها بالدولار الأميركي، في الوقت الذي يتم فيه الإنفاق من قبل السلطة بالشيقل الإسرائيلي، إضافة إلى تآكل الودائع البنكية بالدولار، ناهيك عن انخفاض قيمة أسهم الشركات المتداولة في بورصة فلسطين وكذلك الاستثمارات في أسهم هذه الشركات نظرا لكون الأسهم محررة بالدينار والدولار، وكذلك انخفاض قيمة صناديق التقاعد والإدخار على اعتبار أنها بإحدى هاتين العمليتين، عدا عن الخسائر التي سيعاني منها اصحاب العقود متوسطة وطويلة الأجل والمسعرة بالدولار الأميركي او الدينار، وكذلك اصحاب العقارات المبيعة بموجب عقود آجلة أو المؤجرة بهاتين العمليتين. كما أشار إلى أن الأزمة الحقيقية هي الأزمة المالية التي تعانها السلطة، واعتبر أن التذبذبات الحالية في أسعار صرف الدولار لا يوجد لها تأثير يذكر، مشيرا إلى انه من المهم الآن خروج السلطة الوطنية الفلسطينية من الأزمة المالية الخائفة التي تحيط بها، وليس تذبذب أسعار صرف الدولار، مع التأكيد على أنه فقط في ظل انخفاضا حادة فيه يمكن أن يكون لها تأثير يذكر وخاصة في المجالات السابق ذكرها.

## أرقام.. برعاية



## 1.7 مليار دولار

صادرات لبنان الصناعية في النصف الأول من هذه السنة حسب ما افادت به مصلحة المعلومات الصناعية في وزارة الصناعة اللبنانية مقابل 1.659 مليار في الفترة ذاتها من العام الماضي بزيادة 3 في المئة، و1.298 مليار في المدة المماثلة عام 2009 بارتفاع نسبته 31.7 في المئة. وأشارت إلى أن قيمة الواردات من الآلات والمعدات الصناعية «سجلت نحو 123.1 مليون دولار مقابل 113.1 مليون في الفترة ذاتها من عام 2010 و104.8 مليون عام 2009 أي بارتفاع نسبته 8.8 في المئة و17.4 في المئة على التوالي».

## 1.87 مليار دولار

تكلفة مشاريع المدن الصناعية في السعودية خلال السنوات الأربع الماضية. وقال مسؤول حكومي رفيع في السعودية إن هيئة المدن الصناعية تعتزم رفع عدد المدن الصناعية إلى 40 مدينة بحلول عام 2015. ولفت الدكتور توفيق الربيع، مدير عام هيئة المدن الصناعية في السعودية، إلى أن الهيئة تشرف في الوقت الراهن على 20 مدينة صناعية منتشرة في جميع أنحاء السعودية، وأنها تعمل في الوقت الراهن على إنشاء مدن جديدة إلى جانب توسعة المدن القائمة حاليا. وأضاف «كل ريال تنفقه الدولة في المدن الصناعية يعود على الاقتصاد الوطني بـ 66 ريالا، والمدن الصناعية وفرت حتى الآن 320 ألف وظيفة مباشرة، إلى جانب أعداد كبيرة من الوظائف غير المباشرة المرتبطة بالأعمال القائمة في المدن الصناعية».

## 24 مليار دولار

نمو الانفاق العماني في 2011 حسب ما ذكر وزير المالية العماني درويش البلوشي. وقال البلوشي «نتطلع إلى أسعار النفط ونأمل أن تظل عند مستوى مناسب. لاحظنا انخفاضا في أسعار النفط لكن ما دامت فوق 80 دولارا سنكون على ما يرام». وكانت السلطنة توقعت في كانون الأول انفاقا قياسيا حجمه 8.1 مليار ريال في ميزانية 2011 بارتفاع نسبته 13.2 في المئة عن العام السابق.

من ناحية أخرى أكد البلوشي تصريحات له في حزيران أن من المتوقع ان ينمو اقتصاد عمان بنحو خمسة في المئة هذا العام مقارنة مع توقعات لمحليين بنمو نسبته 4.1 في المئة. وقال «نتوقع نموا اقتصاديا بنحو خمسة في المئة هذا العام. التوقعات للتضخم حوالي أربعة في المئة.. انه مرتفع قليلا لكن أود ان أقول إنه تحت السيطرة وإن الحكومة تراقبه عن كثب».

## 5.18 مليار دولار

حصيلة الاشتراكات التأمينية المحصلة في مصر خلال السنة المالية 2010 - 2011. وأشار مصدر مسؤول في وزارة المالية المصرية إلى أن «الإيرادات النقدية لهيئة ارتفعت 3.8 في المئة إلى نحو 56.7 مليار جنيه مقارنة بالعام السابق. إضافة إلى الاشتراكات المحصلة، بلغت عائدات الاستثمار وتحويلات الخزنة 26 مليار جنيه، كما ارتفع إجمالي استثمارات الصندوقين خلال السنة المالية الماضية إلى 318 مليار جنيه مقابل 308 مليارات للعام السابق».

وعزا هذا النمو إلى أسباب أهمها فعالية خطة التحصيل التي أعدتها هيئة التأمينات الاجتماعية، وتطبيق الشريحة الأولى من المرسوم في قانون رقم 6- 2011 والذي يقضي بإعفاء المؤمن عليهم وأصحاب المنشآت وأصحاب الأعمال من الغرامات والمبالغ الإضافية المستحقة على تأخير تسديد الاشتراكات التأمينية في حال تسديدها قبل نهاية حزيران.



# ماذا لو كنت رئيسا لبلدية نابلس؟

أكد العديد من الشخصيات التي التقاها «حياة وسوق» في محافظة نابلس أن مدينة نابلس «مظلومة» من كافة الجهات ذات العلاقة، رغم أنها من أهم المدن التي قدمت الكثير للقضية الفلسطينية، ورغم خصوصيتها كموقع تاريخي تمثل في بلدتها القديمة التي تعتبر من أجمل المواقع القديمة ليس في فلسطين والعالم العربي

فحسب، بل في العالم بأسره.

«حياة وسوق» التقى بعض الشخصيات في نابلس، وطرحننا عليهم السؤال التالي: «ماذا لو كنت رئيسا لبلدية نابلس؟» وكانت الإجابات التالية ننقلها حرفيا ولو ببعض الاختصار:

حياة وسوق  
رومل السويطي

بنك القدس  
Quds Bank  
بنك الوطن والمواطن



هذه  
الزاوية  
برعاية

## د. نافذ إبراهيم أبو بكر - عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة النجاح الوطنية:



والشلبية ومراكز القوى وما شابه ذلك. ومن المشكلات البارزة الروتين الإداري والبيروقراطية والرقابة المسبقة، الأمر الذي يتطلب المعالجة الحثيثة ومن خلال خبرات وتجارب الآخرين والكثير من البلديات على المستوى المحلي والعربي

والدولي. هناك أيضا مشكلة حقيقة تعاني منها البلدية والمدينة، ويجب أن تكون ضمن الأولويات التي تحتاج إلى معالجة سريعة وأصلية لما لها من ضرر بالغ وهدر للمال وذهابه لغير مستحقه، تتعلق بالإشراف والرقابة على تنفيذ مشاريع البلدية، حيث إن الآليات الحالية المعمول بها تفتقر إلى أدنى مقومات ومعايير الكفاءة والفاعلية والجدية والقانونية الناضجة، حيث يجب العمل وسريعا على وضع نظام عصري وحديث وقانوني (معمول به في الكثير من منظمات القطاع الخاص والعام في الكثير من الدول وكذلك محليا) من شأنه أن يؤدي إلى تطوير وتحسين عملية الإشراف على هذه المشاريع.

يواجه القيمون على العمل البلدي تحدي النهوض بالبلدية إلى مستوى المؤسسة العصرية القادرة على تقديم الخدمة بكفاءة وسرعة واقتدار، والقيام بمهام التخطيط والاستشراف، حيث إن ذلك يتطلب وجود جهاز إداري لديه الخبرة والدراسة والكفاءة. ومن المهم هنا إعداد قاعدة بيانات تتضمن تحديد حاجة المواطن من الخدمات الأساسية كالماء والمجاري والحدائق والمساحات الخضراء والتقاطعات والجسور والطرق والشوارع والأنفاق والمدارس وغيرها، وتحديد ما تحقق من هذه المشاريع على أرض الواقع، والعجز الحاصل في تنفيذه، ومن ثم وضع الخطط الخمسية والعشرية لتنفيذ هذا العجز الوارد في قاعدة البيانات. أولوية أخرى تتعلق بالمشكلات والتحديات البيئية، ابتداءً من الزحف العمراني غير المنظم والعشوائي، مروراً بوجود الورش والمصانع داخل الكتل السكنية، والاختناقات المرورية وما تسببه من تلوث الهواء، والنقص في الأدوات اللازمة لعمليات النظافة، وعدم كفاية شبكات الصرف الصحي، وعدم توفير التدريب اللازم والملائم في مجالات البيئة، ومكبات النفايات وعدم وجود معالجات جذرية وعلمية لها، وانتهاءً بالرقابة على المواد الغذائية وحمايتها من التلوث وغير ذلك. ومن التحديات الأخرى التي تواجه بلدية نابلس ويجب التعامل معها بكل حزم وعزم وإصرار، هي العمل بالمنطق المؤسسي والشفافية مع المواطنين جميعا، بعيدا عن الاعتبارات الجهوية والعشائرية

## مهند الرابي - رجل أعمال وعضو تجمع

### الشخصيات المستقلة



سأقوم بتشكيل لجنة لتبدأ العمل فوراً ولمدة شهر متواصل للخروج بخطة استراتيجية لعمل البلدية خلال خمس سنوات، على أن يشارك في هذه اللجنة ممثلون عن أمانة عمان الكبرى لوضع خبراتهم وتجربتهم تحت تصرفنا وستكون أولى توصيات اللجنة إرسال رؤساء الأقسام للدوام في بلديات المدن الكبرى في الدول العربية الشقيقة وفي بعض العواصم الأوروبية ولمدة شهر لنقل الخبرات.

## ريما نزال - كاتبة وعضو المجلس الوطني



أنا أفضل أن أكون رئيسة لبلدية نابلس عبر صناديق الاقتراع وبشكل نزيه، لأنني سأجد نفسي محرجة أمام القانون وأمام المقترعين، في ظل وجودي داخل مجلس بلدي مضى عليه الزمن القانوني، لكنني إذا كنت رئيسة لبلدية نابلس، فلن أجعل من «الاستقالة» خيارا لي لعدة أسباب، من أهمها أن الاستقالة ستولد فراغا يؤثر سلبا على المواطن وتتسبب بتعطيل مصالح المواطنين، خاصة وان البلدية مؤسسة خدمتية، كما أن الاستقالة تفتح المجال للتعيين، الذي نرفضه جميعا.

من أولوياتي الاهتمام بالبيئة والنظافة في قلب البلدة القديمة التي تعتبر روح وقلب مدينة نابلس، وسأعمل على بذل كل جهد ممكن لإراحة المواطن من خلال صيانة الشوارع والاهتمام بالمطبات بشكل مدروس ومبرمج بعيدا عن العشوائية وتجميل المدينة وتوفير المقاعد والمرافق العامة في مختلف أنحاء المدينة، وإعادة النظر في البناء العشوائي.

## تيسير نصر الله - مدير عام محافظة نابلس وعضو المجلس الوطني



في مجالات سيتم انجازها لاحقا، وسأهتم بالتعليم وبناء مدارس جديدة وترميم القديم منها، كما ساهتم بالفرق الرياضية والأندية وسأخصص جزءا من ميزانية البلدية للنشاط الرياضي، وسأضع جائزة سنوية لأفضل موظف أو موظفة، وجائزة لأفضل مواطن. سأواصل تطوير

علاقة البلدية بالعالم الخارجي من خلال مشاريع التوأمة والتبادل الثقافي والزيارات المتبادلة. وسأجعل من البلدية مؤسسة ديمقراطية، وسأعطي صلاحيات للطواقم والمدراء ورؤساء الأقسام والموظفين، وسأمنح حوافز لهم. وسأجعل من منطقة الدوار منطقة جميلة وسازيل أية عشوائيات تؤثر على جمالها من خلال التنسيق مع المحافظة بالتعاون بايجاد بدائل مناسبة لها. سأتعامل مع المخيمات وسكانها بشكل أفضل، وسأحاول تحسين الخدمات فيها ما أمكن من خلال التنسيق مع وكالة الغوث واللجان الشعبية، فسأعمل على الاهتمام بشوارع القدس كونه احد المداخل الهامة للمدينة، ولن أتركه بوضعه الحالي مهما كانت الأسباب وكذلك مداخل المدينة الأخرى. وسأجعل من القانون عنواني في مواجهة كل المخالفين وسأكون حاسما جداً معهم، سأحاول بكل طاقتي وقوتي إزالة الحساسيات الجهوية والطائفية في المدينة فكلنا أبناء بلد واحد.

لو كنت رئيسا لبلدية نابلس لفعلت الكثير، فنابلس مدينة عريقة، وبها آثار قديمة، وموقعها بين جبلي عيبال وجرزيم يزيد من جمالها، وتوسطها بين المدن الفلسطينية يجعلها مزارا لأعداد كبيرة من الناس. سأولي البلدة القديمة أهمية كبيرة، وأحافظ على أزقتها وشوارعها وقبابها ودواوينها وقصورها القديمة التي تتميز بها، وسأجري عملية ترميم واسعة لها. كما سأهتم كثيرا بنظافة المدينة، وسأوفر ميزانية لذلك، وسأجعلها من أكثر مدن فلسطين جمالا ونظافة. وسأخصص ميزانية للطرق وترميم وفتح الشوارع والاهتمام بالسلامة المرورية، حتى يتمكن كل مواطن من الوصول الى بيته في السيارة بأمان، وسأقوم بصرف ميزانيات على الحدائق العامة وتأهيلها بشكل يضمن ارتيادها من قبل اكبر عدد ممكن من المواطنين، الى جانب إنشاء حدائق جديدة.

سأجعل من منتزه «سما نابلس» جنة على الأرض، وسأسمح للقطاع الخاص بالاستثمار فيه، كما سأقوم ببناء قصر ثقافي لنابلس يحتضن كافة الأنشطة الثقافية والفنية في المدينة وسأهتم بالفرق التراثية والمسرحية، وسأنظم مهرجان نابلس سنويا فيه. وفي الجانب الصناعي، سأعمل على إنجاز مشروع الصناعات الحرفية بسرعة، فنابلس يجب أن تستعيد ثقافتها الاقتصادية، وتعود من جديد عاصمة للاقتصاد الفلسطيني من خلال التعاون مع كافة الهيئات والمؤسسات ذات العلاقة. وسأجعل من البلدية عنوانا وطنيا يتصدى لمخططات الاحتلال الإسرائيلي، وسأجذبها التجاذبات الحزبية، والاستقطابات السياسية فهي بيت لكل المواطنين. سأنظر في ملف الموظفين بشكل مهني، وكل من تثبت حاجة البلدية له فسيبقى على رأس عمله، وأما الذين لا حاجة لهم فسأقوم بالبحث عن وظيفة خارج البلدية لهم، او استيعابهم

## شاهر سعد - الأمين العام لاتحاد نقابات

### عمال فلسطين



لا شك أن بلدية كبلدية نابلس بتاريخها وعراقتها وقدمها وبمعاناتها من الاضطهاد البربري الإسرائيلي، جعل من صمود سكانها وخاصة في البلدة القديمة (التي تعد من أقدم مدن العالم) ظاهرة

تستحق الدراسة والإبداع. لذلك، مطلوب لنابلس إعادة هيكليتها وتخطيط وقدرة عمرانية فعلاً لتكون نابلس مدينة حضارية تاريخية جديدة.

## غسان المصري - مدير عام التخطيط والتنمية في محافظة نابلس



هناك الكثير مما حرمت منه نابلس سابقا، وخصوصا الدعم الخارجي، لذا سأعمل على إعادة فتح آفاق خارجية، حيث يمكن بعد ذلك توفير الموارد الذاتية للبلدية لتحسين الخدمات العامة وتخفيض رسومها على المواطن، وتحديد الأولويات في المشاريع مع ضمان عدالة التوزيع لمختلف القطاعات والمجالات والعمل على قطاع السياحة لإقامة الفنادق ومشروع تل فريك، وإعادة التخطيط لوضع نظام لحركة السير والمواصلات الداخلية والخارجية من خلال إقامة مجمعات حديثة للسفرات الخارجية، وإنشاء الجسور والأنفاق لحل مشاكل الازدحام في المدينة التي تحتاج الى توسعة حدودها وإعداد مخططات هيكلية لمناطق التوسعة العمرانية مستقبلا مع العمل على إنجاز مشاريع إسكان لقطاعات المواطنين من ذوي الدخل المحدود.. ولأن مدينة نابلس بحاجة الى المزيد من العمل والانجاز فان الحديث عما يجب عمله يطول، ولكن الأساس في كل انجاز هو عملية التخطيط وسأعمل على إنشاء وحدة تخطيط استراتيجي دائمة تابعة للمجلس البلدي.

## البورصة تدخل أيلول على حذر

سيعقد اجتماعاً لمجلس إدارته بتاريخ 11/09/2011.

## أخبار الشركات

**اجتماع مجلس ادارة الفلسطينية للاستثمار والإنماء**  
عقدت الشركة الفلسطينية للاستثمار والإنماء (PID) اجتماع مجلس إدارتها في 2011/09/07 ولم يتم اتخاذ أي قرارات مؤثرة على سهم الشركة كما أفادت الشركة في إفصاحها المرسل إلى البورصة.

**انتظار إفصاح عدد من الشركات عن قرارات اجتماعات مجالس إدارتها**  
من المنتظر أن تفصح عدد من الشركات عن قرارات اجتماعات مجالس إدارتها التي حددتها سابقاً خلال يوم عمل واحد من تاريخ الاجتماع حسب نظام الإفصاح الساري. وقد حددت الشركات التالية مواعيد اجتماع مجالس إدارتها: الوطنية لصناعة الكرتون (2011/09/10)، بنك الاستثمار الفلسطيني (2011/09/11)، بنك فلسطين (2011/09/11)، مركز نابلس الجراحي (2011/09/11)، بيرزيت للأدوية (2011/09/13)، فلسطين للتنبية والاستثمار (2011/09/14)، القدس للاستثمارات العقارية (2011/09/14)، جلوبال كوم للاتصالات (2011/09/14)، بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة (2011/09/15)، المؤسسة العقارية العربية (2011/09/15)، فلسطين للاستثمار الصناعي (2011/09/18)، فلسطين لصناعات اللدائن (2011/09/19)، دواجن فلسطين (2011/09/19)، الاتصالات الفلسطينية (2011/09/19)، بنك القدس (2011/09/22)، والبنك التجاري الفلسطيني (2011/10/10).

أغلق مؤشر القدس نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 489.08 نقطة منخفضاً ما قيمته 1.95 نقطة (0.40%) عن إغلاق الأسبوع السابق. ويأتي ذلك على خلفية انخفاض مؤشرات كل من قطاعات الخدمات والتأمين والاستثمار.

وعقدت 5 جلسات تداول في بورصة فلسطين خلال الأسبوع تم خلالها تداول 1,507,419 سهماً بقيمة 2,437,335 دولاراً أميركياً نفذت من خلال 896 عقداً. وشملت عمليات التداول أسهم 32 شركة من أصل 46 شركة مدرجة. وشهدت 9 شركات ارتفاعاً في أسعار أسهمها، في المقابل انخفضت أسعار أسهم 15 شركة واستقرت أسعار أسهم 8 شركات.

وأشار تحليل لشركة سهم للاستثمارات والأوراق المالية إلى استمرار حركة التداولات الأفقية في بورصة فلسطين خلال الأسبوع، وسط تحفظ المستثمرين عن عمليات البيع ضمن المستويات السعرية السائدة وتركز الطلبات الشرائية على مستويات منتقاة، وجاء ذلك بالزامن مع استمرار نمطية أحجام التداول والتي تشهدها منذ فترة، تخللها تنفيذ صفقات على أسهم عدد من الشركات وان كانت بأحجام صغيرة.

ووسط توازن أداء المؤشرات المكونة للبورصة، لا يزال الترقب سيد الموقف وان اختلفت اسبابه ودوافعه، والحذر يلقي بظلاله على المتداولين بكافة فئاتهم مع رجحان كفة الاحتفاظ بالمراكز الاستثمارية على ما هي عليه، إثر اختلاف تكهنات مظاهر التغيير السياسي خلال أيلول وما قد يتلوها من تأثير في بيئة الاستثمار الفلسطينية وخصوصاً في قطاع الأوراق المالية.

وتصدر سهم بنك فلسطين BOP تعاملات بورصة فلسطين خلال الأسبوع من خلال تداولات بلغت قيمتها 0.48 مليون دولار، حقق من خلالها السهم ارتفاعاً بنسبة 2.33% حين أغلق عند المستوى 3.07 دولار، يذكر أن البنك

## مصطلح اقتصادي

..برعاية



شركة فلسطين

لتمويل الرهن العقاري

## الضريبة

الضريبة أو الجباية هي مبلغ مالي تتقاضاه الدولة من الأشخاص والمؤسسات - دون أن يترتب للدافع عن ذلك أية حقوق مباشرة - بهدف تمويل نفقات الدولة كالتعليم والرواتب والسياسات الاقتصادية كدعم سلع وقطاعات معينة أو الصرف على البنية التحتية. في القديم كانت الضريبة تتكون من مبالغ مالية وعينية (كأن يعطي فلاح جزءاً من محصوله كضريبة مثلاً) إلا أنها اليوم تكاد تكون حصرياً مالية، وتوجد هناك عديد الأنواع من الضرائب تختلف من دولة لأخرى ومنها:

- الضريبة على القيمة المضافة: وهي من نوع الضرائب غير المباشرة، وهي ضريبة يدفعها المستهلك كلما قام بشراء سلعة أو خدمة معينة.
- الضريبة على الدخل: وهي من نوع الضرائب المباشرة وهي ضريبة يدفعها الأفراد على دخلهم (الشهري مثلاً) وتدفعها الشركات على ربحها.

## مبدأ وظيفية الضرائب

قديمًا كانت تعتبر الضرائب مجرد وسيلة تستخدمها الدولة لتحصيل الأموال، ولذلك شاع استخدامها وبشكل مفرط أحياناً في بعض الدول للاستعانة بهذه الحصيلة لسد عجز النفقات دون النظر إلى تأثيرها (إيجاباً/ سلباً) على النشاط الاقتصادي للدولة ومن هنا ظهر مبدأ وظيفية الضرائب، حيث إنه لكل ضريبة أثر ما على النشاط الاقتصادي للدولة وبذلك لا يمكن فرض الضرائب لمجرد تحصيل الأموال حيث قد تكون الضريبة ذات حصيلة عالية كالضرائب على الدخل والتركات، ولكن أيضاً ذات آثار اقتصادية غير مرغوبة بل وضارة بالنشاط الاقتصادي للدولة. فمثلاً فرض ضريبة على مدخرات المواطنين قد يوفر للدولة حصيلة كبيرة ولكنه في الوقت ذاته سيدفع المواطنين لإخفاء مدخراتهم وإبعادها عن النشاط الاقتصادي لتجنب دفع الضريبة وبالتالي سيخسر الاقتصاد هذه المدخرات، في حين أن فرض ضريبة على الموارد العاطلة (كالأراضي والعقارات غير المستخدمة) قد لا يوفر للدولة حصيلة كافية ولكنه سيدفع المواطنين لاستغلال مواردهم وممتلكاتهم لتجنب دفع الضريبة وبالتالي تسهم الضريبة في تحسين استغلال موارد الدولة.

## التهرب الضريبي

مفهوم التهرب الضريبي هو عدم دفع كل/ جزء من الضريبة المستحقة على المكلف، ويتم التهرب قبل بدء فترة الدفع أو خلالها باستخدام وسائل معينة غير مشروعة.

## أنواعه:

**1 - التهرب الضريبي:** وهو مخالفة غير مشروعة تتم من خلال مخالفة النصوص التشريعية.

**2 - الغش الضريبي:** ويتم بالطريقتين التاليتين أو بإحدهما، الأولى من خلال جهل أو عدم علم المكلف بالنصوص وبالشرائح التي تلزمه دفع الضريبة وبالتالي لا يدفعها، والأخرى من خلال إخفاء السلع التي ينتجها أو يستوردها حتى لا يدفع عليها ضريبة.

**3 - التجنب الضريبي:** هي عملية تخلص المكلف من دفع الضريبة وتتم باللجوء إلى ثغرة موجودة في النصوص التشريعية القانونية الخاصة بالضريبة، أو امتناع الفرد عن القيام بأية تصرفات تؤدي به إلى دفع الضريبة فهو مثلاً يرفض استيراد أية سلعة أجنبية يتوجب على استيرادها دفع ضريبة جمركية وهذا التجنب أمر لا يعارضه القانون إذ إنه لا يتضمن مخالفة لأحكامه كما قلنا سابقاً.

ومن أهم أسباب التهرب الضريبي أيضاً إحساس المواطن بعدم وجود خدمات مقابل الضرائب التي يدفعها، وعليه يوصى بزيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين عن طريق تعريف أفراد المجتمع بواجباتهم الضريبية بشتى الوسائل المسموعة والمرئية والمقروءة، وتنظيم الندوات المتخصصة لشرح بنود القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة في مجال الضريبة وكيفية احتسابها وتحصيلها الأمر الذي سيؤدي إلى غرس القيم الاجتماعية والأخلاقية الصالحة في نفوس المواطنين وتعريفهم بأهمية الضريبة باعتبارها إحدى الوسائل التي تعين الدولة على القيام بالمنجزات ومشاريع تعود بالخير على عموم المواطنين.

المؤشر	الإغلاق	الافتتاح	التغير	
			نقطة	(%)
القدس	489.08	491.03	-1.95	-0.40
العام	255.88	257.46	-1.58	-0.61
البنوك والخدمات المالية	98.90	98.26	0.64	0.65
الصناعة	68.18	67.68	0.5	0.74
التأمين	45.03	45.54	-0.51	-1.12
الاستثمار	22.97	22.99	-0.02	-0.09
الخدمات	49.66	50.40	-0.74	-1.47

## إحصاءات القطاعات

القطاع	الشركات المدرجة	عدد الأسهم المتداولة	قيمة الأسهم المتداولة	عدد الصفقات	القيمة السوقية
البنوك والخدمات المالية	8	401,903	695,834	248	610,558,177
الصناعة	10	160,018	385,073	99	223,134,962
التأمين	7	118,290	205,683	69	99,750,798
الاستثمار	9	359,451	346,585	248	440,285,664
الخدمات	12	467,757	804,161	232	1,430,727,228
المجموع	46	1,507,419	2,437,336	896	2,804,456,829

## مقارنة نشاط التداول الأسبوعي

(%)	2011/08/29-28	2011/09/08-04	عدد الأسهم المتداولة	قيمة الأسهم المتداولة (\$)	عدد الصفقات	عدد جلسات التداول	القيمة السوقية (\$)	المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (\$)
140.34	627,196	1,507,419	140.34	2,437,336	896	5	2,804,456,829	487,467
126.99	1,073,750	2,437,336	126.99	2,437,336	896	5	2,804,456,829	487,467
265.71	245	896	265.71	2,437,336	896	5	2,804,456,829	487,467
150.00	2	5	150.00	2,437,336	896	5	2,804,456,829	487,467
-0.61	2,821,807,977	2,804,456,829	-0.61	2,437,336	896	5	2,804,456,829	487,467
-9.20	536,875	487,467	-9.20	2,437,336	896	5	2,804,456,829	487,467

الشيقل مفقود وأسعار صرف الدولار «مضروبة» في السوق السوداء

# محلات الصرافة تتحكم في دورة المال بقطاع غزة في ظل أزمة سيولة

حياة وسوق  
نادر القصير

ألقت أزمة الشيقل في قطاع غزة بظلالها على المجتمع الغزي الذي يعاني بشدة من نقص في توفر الشيقل، وهي العملة الرئيسية المتداولة، وذلك بسبب منع إسرائيل دخولها لقطاع غزة وعدم تزويد البنوك العاملة في القطاع بالسيولة المطلوبة. واضطر عدد من بنوك غزة إلى تسليم نسبة كبيرة من عملاتها عملة من فئة الدولار بدلاً من الشيقل بسبب النقص الحاد فيها، وزاد من استياء المواطنين خفض سعر صرف الدولار مقابل الشيقل في البنوك بالمقارنة مع السوق السوداء.

## أزمة متفاقمة وتذمر

وكان عدد كبير من الحالات الاجتماعية سواء الجرحى أو أهالي الشهداء وغيرهم من الذين يتقاضون منحهم الاجتماعية بالشيقل قد رفضوا تلقي مستحققاتهم بالدولار نظراً للخسارة التي تلحق بهم جراء انخفاض قيمة الدولار في السوق السوداء. وتوجهت المواطنة فتحية إبراهيم والدة شهيد إلى أحد البنوك برفح بمجرد علمها بأنه قد تم صرف مستحققاتها إلا أنها تفاجأت عند وصولها بأن البنك يقوم بصرف المستحقات بالدولار بدلاً من الشيقل الأمر الذي أدى إلى تدمير معظم الحالات الاجتماعية التي رفضت تسلم مستحققاتها بالدولار إلا أنها اضطرت لسحب مبلغ مئة دولار وأجلت باقي مستحققاتها إلى أن يتوفر الشيقل. ومن جانبه قال هشام ترتوري وهو موظف في إحدى المؤسسات الأجنبية العاملة في قطاع غزة انه اضطر لسحب ما يقارب نصف راتبه بالدولار وتبقى النصف الآخر حتى يخفف الخسارة التي تلحق به نتيجة تسليمه راتبه بالدولار بدلاً عن الشيقل، مشيراً إلى أن الفارق في نصف الراتب يصل إلى ما يقارب 120 شيقل، قد يسددها فاتورة الكهرباء على حد قوله، مشيراً إلى أن نقص الشيقل في بعض البنوك أمر مزعج وخسارة كبيرة.

من ناحيته يقول المواطن ناصر الحاج أحمد من رفح أنه أصبح يشعر بالحرج عندما يعطي التجار في السوق عملة مهترئة وأوشكت على التلف، ويعيدها له التاجر ويتعامل معها التاجر أو العامل في محطة البنزين بأنها ورقة ليست لها قيمة كما انه يدخل في جدل أحياناً مع بعض التجار لهذا السبب فهناك تجار وبائعون يرفضون استلام عملة مهترئة وبالية إلا انه لا يملك سواها، مؤكداً أن كثيراً من الأوراق النقدية من فئة الشيقل أصبحت بالية، وهو كتاجر وله محل كمبيوتر يدخل أيضاً في جدال مع زبائنه، وقد يبطل بيع كمبيوتر أو بضاعة أخرى نظراً لعدم وجود أوراق نقدية سليمة بحوزة الزبون وهذا يلحق به الخسارة ويضعف الحركة الشرائية.

واعتبر الصراف أبو عمر شلوف أن أسباب نقص العملات بشكل عام تتمثل في السياسة والتصدير والاحتلال، لافتاً إلى أن الاحتلال الإسرائيلي يعتمد عدم توفير عملة الشيقل في القطاع للضغط على المواطنين وتضييق الخناق عليهم وإشعارهم على الدوام بالمشكلة مشيراً إلى أن العديد من المواطنين لا يقبلون على تصريف أموالهم وتحويلها للدولار، وساهم في ذلك وضع الدولار بين ارتفاع وهبوط في فترات متقاربة ما حدا بهم لادخار نقودهم بالشيقل في بيوتهم أفضل لهم من تحويلها أو إيداعها بالبنوك ما ساهم وبشكل كبير بعدم تداول الشيقل بالشكل الاعتيادي ونقص حاد في العملة وفي الأسواق.

حتى الطلبة لم يكونوا بمنأى عن أزمة الشيقل، حيث تسبب نقص الشيقل في الأسواق في نقص «بالفكة». ويقول الطالب أحمد ناصر انه يواجه مشكلة كل صباح عندما يقدم الأجرة للسائق فيتذمر لعدم وجود فكة لديه وأحياناً يضطر لإنزال الطلاب الذين لا يملكون فكة، وأوضح أن بعض السائقين يشترطون وجود فكة مع الركاب قبل ركوب السيارة.

## عدم إدخال السيولة من إجراءات الحصار

من جانبه يقول المحلل الاقتصادي د. سامي أبو ظريفية: «الإجراء الإسرائيلي بمنع إدخال عملة الشيقل إلى القطاع نوع من أنواع الحصار وجزء من حالة التضييق المستمرة على الحياة



تراجعت بشكل كبير جداً، وعلى مستوى الناتج المحلي أيضاً هناك تراجع ومعدلات البطالة والفقر في تزايد، والاستثمار في تراجع مستمر، والرؤية الواضحة غائبة».

وأضاف أن عدم سماح إسرائيل بدخول الأموال بشكل طبيعي خلق فرصة كبيرة لمحلات الصرافة، حيث إن إسرائيل تدخل 50 مليون شهرياً إلى بنوك القطاع، وهذا لا يكفي وادى إلى استمرار الأزمة.

وأوضح أن معظم محلات الصرافة لاقت رواجاً كبيراً جداً، واتهمها بغسيل الأموال وتبييضها لتوصيل المال إلى الخارج، وبالتالي تمركزت الأموال في محلات الصرافة، وأصبحت محلات الصرافة أكثر انتعاشاً من البنوك الرسمية، هذا بالإضافة إلى أن النشاط الاقتصادي غير الرسمي من الأسهل لعملة التعامل مع محلات الصرافة ولها عملاء في كل الأماكن.

وبين أبو ظريفية أن معظم التجار الإسرائيليين لا يشغلون الاعتمادات البنكية، ويطلبون سيولة (كاش) ثمناً لبضائعهم يسلم باليد على معبر أبو سالم وهذا أدى أن معظم التجار يخزنون الأموال لتسليمها للتجار الإسرائيليين، وبذلك دورة الشيقل في تناقص مستمر، مؤكداً أن أزمة الشيقل جزء من النظام السياسي الفلسطيني، ومشدداً على أن مواجهة الأزمة يجب أن تكون من خلال منظومة من الإجراءات، وأن أحد أسباب أزمة الشيقل هو خروج ما يقارب نصف مليار دولار بعد فتح المعابر التجارية وسداد التجار الإسرائيليين نقداً، واعتبر أن الحل لهذه الأزمة يكمن في تشجيع الناس على إخراج الشيقل من بيوتهم وإعادة ضخه في السوق المحلية.

وأشار أبو ظريفية إلى أن تداعيات هذا القرار لن تترك أثراً على البنوك الفلسطينية فقط لكنها ستؤثر بالسلب أيضاً على البنوك الإسرائيلية، معرباً عن توقعه أن تحاول إسرائيل إدخال عملة الشيقل لأنه ليس من مصلحتها وقف التعاملات البنكية مع غزة حتى لو كان ذلك بطريقة غير مباشرة.

الاقتصادية والإنسانية فيه، الذي من شأنه أن يعمق المصاعب الاقتصادية والاجتماعية التي يعانيها مليون ونصف المليون من سكان القطاع، حيث تستخدم السلطة الفلسطينية الشيقل لدفع رواتب العاملين والموظفين وفي الحياة العامة وجميع المناحي الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية»، مشيراً إلى أن أزمة الشيقل مرتبطة بإجراءات الحصار المفروض على القطاع وعدم إدخال العملات إلا «بالقطارة» وضعف النشاط الاقتصادي وتراجعها في القطاع.

من جانب آخر، يشير أبو ظريفية إلى أن جزءاً كبيراً من الأموال كانت تنفق على السلع المهربة في الأنفاق، وبالتالي وفي ظل الحصار خرج جزء من الأموال إلى مصر ولم تصل نتيجة التضييق الأمني في مصر على حركة التهريب بأنفاق رفح حتى يتم تداولها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى وضع الشيقل يعاني من تدهور نتيجة الوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي نتج عنه حراك اجتماعي يطالب بعدم تمركز ثروة إسرائيل في أيدي 15 عائلة إسرائيلية تتمركز فيها ما نسبته 75% من ثروة إسرائيل الكلية، مبيناً أن ذلك انعكس على الشارع الإسرائيلي وشكل ما يسمى في الاقتصاد باحتكار القلة، وأدى إلى انخفاض قيمة الشيقل مقابل الكثير من العملات الأجنبية وانعكس على الأسعار والإيجارات بشكل خرافي حيث وصلت الشقة الصغيرة في إسرائيل بمساحة مائة وعشرين متراً إلى ما يقارب نصف مليون دولار وهذا خلق عدم استقرار اقتصادي في إسرائيل ودفع التجار الإسرائيليين سواء بتعليمات من دولة الاحتلال أو بشكل فردي لطلب أموالهم من التجار الفلسطينيين بالشيقل.

## وضع اقتصادي فريد بغزة

ويتابع د. أبو ظريفية قائلاً: «بالنسبة لغزة فهي تعيش في ظل وضع اقتصادي فريد من نوعه فكل مؤشرات النشاط الكلي

# مواد البناء المهربة تبعث الحياة في قطاع الإنشاءات بغزة



حياة وسوق  
نادر القصير

يشهد قطاع الإنشاءات بقطاع غزة حالة من الانتعاش بعد

توقف دام عدة سنوات، حرم خلالها المواطنون الغزيون من ترميم منازلهم أو بناء منازل جديدة، نتيجة الحصار الإسرائيلي المحكم على القطاع وعلى وجه الخصوص عقب سيطرة حركة حماس على القطاع والتعامل مع قطاع غزة ككيان معاد.

ووجد مالكو الأنفاق أنفسهم مضطرين لتهريب مواد البناء وخاصة الحصى والاسمنت رغم ثقلها وصعوبة نقلها وزيادة التكاليف التي ستطرأ على النفق لتهيئته ليصلح لتهريبها، نظرا لشحها في الأسواق والمنافسة القوية بين تجار الأنفاق في السلع الاعتيادية التي يتم جلبها، ونتيجة لذلك توفرت كميات كبيرة من مواد البناء الأساسية إلى درجة أصبحت فيها أسعار مواد البناء المهربة عبر الأنفاق تكاد تقترب من مستواها الطبيعي، حيث تباع بأسعار قريبة من الأسعار في الضفة الغربية، أو في القطاع في حال جلبت، من خلال المعبر بصورة طبيعية.

## حركة بناء مزدهرة

وأينما سرت في شوارع غزة تلاحظ بشكل لافت للنظر حجم البناء المكثف، سواء من خلال إضافة وحدات سكنية جديدة فوق بنايات مبنية منذ وقت طويل أو من خلال بناء وحدات جديدة يساعد على ذلك انخفاض أسعار مواد البناء بعد كثرة دخولها عبر الأنفاق.

وانخفض ثمن الطن من حصة البناء إلى ما دون 130 شيقلا، بعد أن كان يباع بأكثر من 270 شيقلا، بينما وصل ثمن طن الاسمنت إلى نحو 500 شيقل، في حين يباع الطن من حديد البناء بنحو 3100 شيقل. ودفع انخفاض أسعار المواد المذكورة الذي نتج عن سهولة وسرعة تهريبها، من خلال الأنفاق إلى التوسع في عمليات البناء بشكل غير مسبوق منذ نحو خمس سنوات، خاصة على صعيد إنشاء المباني الصغيرة المملوكة لأفراد.

وشهدت حركة العمران في مدينة رفح كباقي مدن قطاع غزة نشاطا متزايدا خلال الأسابيع والأشهر القليلة الماضية، بعد الانخفاض الكبير الذي طرأ على أسعار الاسمنت والحديد وباقي مواد البناء المهربة، وشهدت عشرات المباني والمسكنات تشيد في مختلف أنحاء المحافظة فيما أضيفت طبقات وتوسعات جديدة على مبان كانت قائمة، وعاد المقاولون للعمل بعد توقف استمر عدة سنوات.

## أنفاق تهريب الحصى في تزايد

وأكد أحمد خليل، وهو احد العاملين في تهريب الحصى بالأنفاق، أن معظم الأنفاق تركز حاليا على تهريب حصى البناء بأنواعها المختلفة، موضحا أن أسعارها تنخفض تدريجيا بعد تزايد عدد الأنفاق التي تهربها، وسهولة جلبها إلى الأنفاق ونقلها إلى الجانب الفلسطيني مبينا أن النفق الواحد بات قادرا على تهريب عشرات الأطنان من الحصى يوميا بفضل بعض التقنيات الجديدة، خاصة إذا ما كانت الأمور هادئة وليس هناك ما من شأنه تعكير الأجواء.

وأوضح خليل أن مدخل النفق في الجانب الآخر من الحدود تمت تهيئته بصورة جيدة بما يمكن العاملين هناك من إنزال أكبر كمية من الحصى في وقت قصير، حتى لا يتم اكتشافهم من قبل أجهزة الأمن المصرية المنتشرة بكثافة.

## «التكتوك» سهل تهريبها

وأشار خليل إلى أن مالكي الأنفاق والعاملين فيها ابتكروا وسيلة تسرع وتسهل تهريب البضائع خاصة الثقيلة منها، والتي تطلبها الأسواق باستمرار كالحصى والاسمنت، وبعد فشل محاولات إدخال جرار صغير متصل بعربة إلى الأنفاق نظرا للعدم الكبير الناتج عن سيره وما قد يسببه من أخطار تهدد حياة العاملين داخل النفق، بدأ القائمون على هذا المجال بالتفكير في طرق وأساليب أخرى تسهل العملية وتزيد من سرعتها فلم يجدوا بدا من استخدام «التكتوك» وهو دراجة نارية

مشاريع الانشاء عادت لها الحياة

## انخفاض الأسعار جذب المواطنين

وفي محيط منطقة الأنفاق تجد المواطنين الراغبين في شراء مواد البناء يتنقلون بين الشاحنات وعربات النقل بحثا عن أقل الأسعار لنقل كمية من الحصى والاسمنت التي اشتراها إلى موقع إنشاء منزله الجديد.

وأكد زهير الحاج أنه كان على ثقة بأن أسعار مواد البناء ستخف، خاصة بعد الثورة المصرية وسهولة التهريب، لذا انتظر وصبر كثيرا قبل البدء بإنشاء منزله الجديد، موضحا أن ما كان يتوقعه حدث، وقد حان الوقت للبدء بمشروعه الذي كان ينوي القيام به قبل نحو أربع سنوات، مبينا أنه اشترى حاجته من السلع والمواد الضرورية للبناء من الأنفاق. ويقول ان الفارق بين أسعارها وأسعار المواد التي تدخل من خلال المعابر ضئيل ما يشجع المواطنين الذين طال انتظارهم لترميم منازلهم أو بناء منازل جديدة للشروع في تنفيذ مشاريعهم.

وأشار إلى أنه بدأ بالفعل بإنشاء مسكن جديد لعائلته، التي تعاني من ضيق مسكنها القديم، خاصة بعد أن كبر أبناؤه وأصبح بعضهم في سن الزواج، متمنيا أن يكتمل مشروعه بسرعة دون إعاقات. وأكد رامز حسن (أحد العاملين بالأنفاق) أن مالكي الأنفاق يحاولون استغلال فترة الهدوء النسبي الحالية لتهريب أكبر كمية ممكنة من السلع، خاصة مواد البناء التي زاد الطلب عليها نسبيا مؤخرا مشيرا إلى أن الحصى من مواد البناء الأكثر تهريبا، موضحا أن ثمن الطن الواحد منها انخفض من 300 إلى أقل من 250 شيقلا.

## يعجزون عن مواكبة الطلب

ويقول عوني (وهو صاحب شركة باطون برفح) إن حركة الاعمار وتشبيد المنازل وصلت ذروتها حيث إن العديد من المواطنين يضطرون للحجز المسبق مع المقاولين الذين قضوا سنوات يبحثون عن عمل دون جدوى نتيجة التوقف الكامل لقطاع الإنشاءات في قطاع غزة. وأوضح عوني أن طلبات المواطنين تعجز عن توفيرها شركات الباطون في رفح، موضحا أن السبب في ذلك هو تدني أسعار مواد البناء ووصولها إلى المستوى الطبيعي تقريبا والفارق عن السعر الطبيعي لا يحول دون تأجيل أحد تنفيذ مشروع بناء لمنزله أو ترميمه أو زيادة طوابق ليلائم احتياجات أسرته.

إلا أن ذلك لا يعني تفكيك أزمة ارتفاع العقارات في القطاع الذي توقفت فيه حركة البناء لأكثر من أربع سنوات بفعل الحصار إضافة إلى تدمير نحو خمسة آلاف وحدة سكنية بشكل كامل وعشرين ألف وحدة بشكل جزئي خلال الحرب على غزة، وكانت أسعار العقارات في قطاع غزة ارتفعت بشكل كبير خلال السنوات الماضية في ظل الأوضاع الاقتصادية المنهارة وتدني مستوى دخل الفرد الذي بات لا يستطيع أن يؤمن حياة كريمة لعائلته.

ثلاثية العجلات بدلا من الحاويات البلاستيكية المتصلة بماكينات جر في نقل وسحب البضائع وإيصالها إلى الجانب الفلسطيني من الحدود. أما سامي حسن، وهو أحد مالكي أنفاق تهريب الحصى، فيشير إلى أن الفكرة بدأت مع تزايد تهريب الدرجات المذكورة، فكان من يمتلكون أنفاقا واسعة نسبيا يملأون الدرجات المهربة ببضائع في محاولة لاستغلال تحركها داخل النفق، موضحا أن الأمر بدأ يتطور لاحقا وصولا لتخصيص (تكتك) للعمل داخل النفق.

وأكد أن العملية مرت بالكثير من التطوير والتعديل بدءا بتوسيع النفق وتهيئة الأرض لتكون مناسبة لسير الدرجات مروراً بتخصيص مكان متسع عند طرفي النفق ليتمكن السائق من الدوران والالتفاف في الداخل بحرية.

ويشير عمال أنفاق إلى أن مالكي الأنفاق واجهوا مشكلة في «التكتوك» نتيجة حمولته المحدودة مما دفعهم للتفكير بابتكار أساليب وطرق جديدة سرعت وسهلت عمليات تهريب الحصى.

وعلى باب أحد محلات مواد البناء برفح بدا العديد من العاملين مشغولين بتجهيز ناقلات جلدية يصل طولها إلى عشرين مترا، ويقول أبو رامي، وهو صاحب النفق: «نعكف الآن على صناعة سحابات بلاستيكية طويلة جدا تسمى بايلات وتتحرك بشكل حر يمكنها نقل كمية كبيرة من شلالات الحصى في المرة الواحدة»، لافتا إلى أنه ورغم أن الحاويات الجديدة خلقت طفرة في تهريب الحصى إلا أن تهريبها لا يزال محدودا مقارنة بالكميات الهائلة التي تحتاجها الأسواق في غزة.

وتشهد منطقة الأنفاق حركة نشطة للشاحنات الناقلة للحصى والاسمنت ومواد البناء الأخرى، حتى إن سكان الشريط الحدودي أعربوا عن تدمرهم من الغبار الذي تسببه تلك الشاحنات ووجدوا أنفسهم وقد تحولت منطقة سكنهم إلى منطقة أشبه بالصناعية من غبار الاسمنت المتطاير وحركة الشاحنات المكثفة.

ويشير صلاح، وهو سائق إحدى تلك الشاحنات، وكان يحمل على متنها كمية من الاسمنت، إلى أن تهريب الاسمنت والحصى بات يسيرا، مقارنة بالفترة الماضية، موضحا أن الأنفاق تهرب مئات الأطنان منها يوميا، خاصة بعد اكتشاف وابتكار طرق جديدة وتراجع الحملات المصرية.

وأشار صلاح إلى أن جداول شركات النقل والنقل الخاص مزدحمة بالطلبات بعد فترة طويلة من البطالة. وأضاف ان تلك الشركات تنقل - يوميا- كميات كبيرة من مواد البناء الثقيلة التي لا يمكن نقلها بالعربات الصغيرة إلى أماكن مختلفة من قطاع غزة.

وأكد صلاح أن الحصى باتت تجلب وتوضع في أكوام قرب الأنفاق، ليأتي المشترون من التجار والمواطنين الراغبين في إنشاء مساكن جديدة، ثم يقوم هو وغيره من السائقين بنقلها إلى الجهة المحددة.

برع في إدارة شركة جوال واستطاع المزج بين الهندسة وعلم الإدارة

# م. يونس أبو سمرة.. من السعودية إلى فلسطين رحلة عمل ونجاح لا تتوقف



أبو سمرة يتوسط احتفالا لجوال

للتدمير أثناء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة أواخر عام 2008، ما أدى إلى تدمير العديد من محطاتنا وأيضاً الأثر السيئ الناتج عن التدمير لشركة توزيع الكهرباء الذي أثر على سوء تقديم الخدمة الناتج عن توقف العديد من محطات الإرسال»، ويقول: «الحمد لله، خلال الشهرين الماضيين نجحنا في إدخال معداتنا الخاصة بالشبكة، وتجهيز معظم محطات الإرسال بمولدات الكهرباء، وإدخال أجهزة محمولة للمستهلكين، والبدء بحملات تشجيعية وتعويضية لمستهلكينا في قطاع غزة بعد المعاناة الشديدة والطويلة خلال السنوات الأربع الماضية».

## الأضرار

وخلال الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، دمرت قوات الاحتلال حوالي 20 محطة إرسال، وبعض السيارات الخاصة بشركة جوال، وتدمير شركة الكهرباء أيضاً كان له الأثر السلبي الكبير لتوقف الكثير من محطات الإرسال إذ إنه في فترة الحرب كانت الشبكة تعمل بما لا يزيد عن 25٪ من قدرتها في كثير من الأحيان، ناهيك عن الأضرار المعنوية وسوء الخدمة المقدمة للمستهلكين وتوقف التحصيل أو زيادة عدد المشتركين.

## الاقتصاد الغزي

ويرى م. «أبو سمرة» أن النشاط الاقتصادي في قطاع غزة يمر في أسوأ حالاته خاصة في ظل ظروف الإغلاق والحصار الشامل وعدم إقبال المستثمرين نتيجة لذلك للاستثمار في ظل هذه الظروف في القطاع، وأضاف: «نتمنى أن تتم المصالحة وتبدأ العجلة بالدوران وعودة النشاط الاقتصادي لأننا نرى أنه بإتمام المصالحة ستعود الأمور لأفضل مما كانت إن شاء الله».

## إشادة

ومن طبيعة النبلاء ألا ينسوا أصحاب الفضل عليهم بالثناء والتقدير كما فعل م. أبو سمرة الذي وجه شكره لكل من عمل معهم سواء

التي عمل فيها، ويقول: «أكسبني احتكاكي بكثير من الشخصيات الهامة في مجال عملي الكثير من الخبرات العملية وخاصة في مجال الإدارة»، ويضيف: «كان لعملي في الإدارة الأثر الكبير في مسيرتي العملية وكل خبرتي وعملي تركز في النهوض وتنفيذ المطلوب في المجالات والمؤسسات التي عملت بها وكل مشاريعي هي تنفيذ ما يطلب مني لتحقيقه في نطاق عملي في هذه المؤسسات».

## علاقاته الاجتماعية

يتميز بعلاقات حميمة مع أسرته رغم انشغاله وعمله على مدار 12 ساعة يومياً، ويقول: «في الحقيقة إن وقتي الخاص بأسرتي وحتى مع المقربين من الأصدقاء والمحيطين قليل، وهذا قصور مني ولكن معظم وقتي مخصص لعملي، إذ إنني يومياً أقضي أحياناً أكثر من 12 ساعة في العمل، ولكن رغم ذلك والحمد لله علاقتنا الأسرية حميمة وجيدة والأولاد والحمد لله جميعهم مدركون لمستوى المسؤولية وزوجتي تتحمل الكثير في سبيل تهيئة الجو المناسب لأداء عملي».

## الحصار الإسرائيلي والانقسام

أثر الحصار الإسرائيلي بشكل سلبي كبير على نشاط شركة جوال بقطاع غزة، فقد حوصرت جوال كما حوصرت كل مؤسسات الوطن بقطاع غزة، ومنعت المعدات من الدخول وللسنوات وأيضاً قطع الغيار والأجهزة المحمولة مما أدى إلى عدم إكمال توسعة الشبكة.

ويقول م. أبو سمرة: «الحصار الإسرائيلي أثر سلباً على تقديم خدمة أفضل لمستهلكينا وعدم المضي في البيع التجاري وإيقاف أي حملات خلال المدة الماضية تزيد من عدد المشتركين على الشبكة، ما أدى إلى تدمير المشتركين، ناهيك عن أثر الانقسام وأثاره أيضاً والذي زاد من حجم المعاناة وخاصة ما يتعلق بموضوع الكهرباء والتي عانينا من انقطاعها لفترات طويلة نتيجة لتوقف محطة التوليد بسبب عدم توفر المازوت اللازم ما أثر سلباً على عمل محطات الإرسال بالقطاع والتشويش على الخدمة باستمرار»، ويشير أبو سمرة إلى أن «خسائر جوال نتيجة الحصار كانت كبيرة وخاصة أثناء تعرض قطاع غزة

يقضي اثنتي عشرة ساعة في عمله كمدير عام لشركة جوال لإقليم قطاع غزة، وبرع في التعامل مع جمهور المتعاملين مع شركة جوال، فلم يوصد باب مكتبه في وجه احد، يستمع جيداً لشكاوى

حياة وسوق  
حسن دوحان

المتعاملين ويشعرهم بالطمأنينة والراحة بحديثه الهادئ الممتزن.. المهندس يونس أبو سمرة رغم عدم دراسته للإدارة وفنونها، إلا انه برع في إدارة شركة جوال في قطاع غزة، من خلال مزجه بين خبرته في مجال الإدارة التي اكتسبها من عمله في السعودية بوزارة الاتصالات لمدة ثلاثة عشر عاماً، وتخصصه في مجال الهندسة الالكترونية.

واجه خلال فترة إدارته لشركة جوال في قطاع غزة العديد من التحديات والصعاب خاصة خلال فترة الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة والحرب الإسرائيلية عام 2008، لكنه، وبمثابرة كبيرة وعمل دؤوب، تمكن مع طاقم الشركة من تخطي تلك الصعاب وتقديم الخدمة للمستهلكين رغم منع قوات الاحتلال على مدار أربع سنوات إدخال المعدات والأجهزة للشركة.

كان حلمه أن يصبح مهندساً ففتح له ذلك، ويرى م. أبو سمرة أنه ليس هناك ما هو مستحيل أمام الطموحات، وان المرأة نصف المجتمع ولا بد من تواجدها في معظم الأماكن وتشجيعها.

## بداياته

بدأ مسيرته العملية بعد تخرجه مباشرة من الجامعة، وكانت بداياته بالمملكة العربية السعودية بوزارة البرق والهاتف سنة 1980م، فقد عمل في مجال الاتصالات القريب والمكمل لمجال دراسته وهو الهندسة الالكترونية.

ارتبط عمل م. يونس أبو سمرة بوظائف بمؤسسات حكومية أو خاصة، سواء خارج البلاد حيث قضى مدة 13 عاماً بالسعودية بوزارة الاتصالات، أو عندما انتقل للعمل بالوطن، وبدأ عمله بشركة الاتصالات الفلسطينية منذ آب 1996 ومنها إلى شركة جوال التابعة لمجموعة الاتصالات الفلسطينية، وعمل بالسعودية مساعداً لمدير التركيبات والصيانة للهاتف الثابت بمدينة جدة، أما في أرض الوطن فعمل مديراً لدائرة العناية بالزبائن في شركة الاتصالات الفلسطينية، ثم انتقل للعمل بشركة جوال كمساعد لمدير المشروع الخلوي قبل الانطلاقة التجارية، ويعمل حالياً مديراً عاماً لشركة جوال لإقليم قطاع غزة.

## أسرته وميلاده

نشأ م. أبو سمرة في أسرة صغيرة تتكون من الوالد والوالدة «رحمها الله»، وأخويه وأخته، وتوفي أحد إخوانه سنة 1974م، وكان يعمل مهندساً زراعياً في الجزائر، بينما والده كان يعمل بمجال الزراعة، لسكنه في بلد زراعي وهو مدينة دير البلح بوسط قطاع غزة، ونشأ في جو أسري وعائلي، ويقول: «تربيتنا بنيت على الحب الأسري والتعاون والخلق الحسن والتمسك بالقيم والدين».

درس المرحلتين الابتدائية والإعدادية في مدرسة دير البلح الإعدادية، ثم انتقل إلى المدرسة الثانوية بمدرسة دير البلح الثانوية، ومنها إلى كلية الهندسة الإلكترونية بجامعة المنوفية بجمهورية مصر العربية وتخرج منها سنة 1979م ومنها إلى الحياة العملية.

يبلغ عدد أفراد أسرته (8) بمن فيهم زوجته وهم 4 أولاد و3 بنات، تخرج ولدان منهم وبناتان من الجامعات، وجميعهم يعملون سواء في وظائف أو أعمال خاصة، وما زال أحد أبنائه يدرس بالجامعة وأما الآخران (ولد وبنات) فلا يزالان يدرسان في المرحلة الثانوية، ويقول: «ليس لأي من أولادي ارتباط عملي، وإن كان احدهم خريج هندسة اتصالات من جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا بمدينة 6 أكتوبر».

## التعليم وأثره على عمله

ساهم مجال دراسة م. أبو سمرة في فهم وتسهيل عمله، فقد كانت دراسته قريبة من مجال عمله، وكان لذلك الأثر الفعال في مسيرته العملية ما ساعد في تقدمه باستمرار وثناء مدرائه في كل الأماكن

\* تغلب على تحديات الحصار الإسرائيلي والانقسام بمثابرة كبيرة وعمل دؤوب \* يقضي 12 ساعة يومياً في العمل وكان حلمه أن يصبح مهندساً فحققه

## الموجز.. برعاية



الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية  
PALESTINIAN COMMERCIAL SERVICES CO.

## صندوق النقد الدولي يخفض توقعات النمو العالمي في 2011

ذكرت وكالة الانباء الإيطالية (انسا) نقلا عن مسودة تقرير ان صندوق النقد الدولي خفض توقعه للنمو العالمي الى اربعة في المئة في 2011 من 4.2 في المئة في السابق. وقالت الوكالة نقلا عن تقرير التوقعات الاقتصادية العالمية الذي سيصدر يوم 20 ايلول الجاري ان الصندوق خفض ايضا توقعه للنمو العالمي في 2012 الى 4.2 في المئة من توقع سابق يبلغ 4.3 في المئة. ويبلغ توقعه للنمو في منطقة اليورو الآن 1.7 في المئة في 2011 و1.3 في 2012 انخفاضا من توقعات سابقة تبلغ 1.9 في المئة و1.4 في المئة. وذكرت الوكالة ان الصندوق أكد توقعه للنمو في ايطاليا في 2011 عند 0.8 في المئة في حين خفض توقعاته لعام 2012 الى 0.5 في المئة من 0.7 في المئة سابقا.

## العراق يستهدف السيطرة على التضخم عند 5٪ في 2012

قال وزير المالية العراقي رافع العيسوي إن العراق يسعى لإبقاء التضخم عند خمسة بالمئة في 2012 بدعم من سياسات البنك المركزي للسيطرة على ارتفاع الأسعار وانه يأمل في إعادة تقييم الدينار العراقي بحلول 2013. وأبلغ العيسوي وكالة «رويترز» خلال اجتماع لوزراء المالية العرب في العاصمة الإماراتية أبوظبي أنه يأمل في السيطرة على التضخم مجددا عند نحو خمسة بالمئة في 2012 عن طريق بعض سياسات البنك المركزي. وتسارع معدل التضخم السنوي الأساسي في العراق إلى 7.1 بالمئة في تموز من 6.4 بالمئة في حزيران مدفوعا في الأساس بارتفاع إيجارات المنازل.

## منظمة فرنسية تتوقع فرصا استثمارية في ليبيا بقيمة 200 مليار دولار

قال تيبيري كورتيني المدير العام لاتحاد أرباب العمل الفرنسي «ميديف انترناسيونال» الذي يمثل مصالح كبرى الشركات الفرنسية في الخارج إن تكلفة إعادة بناء ليبيا تقدر بنحو 200 مليار دولار على الأقل على مدى عشر سنوات لكن دور فرنسا في إقصاء معمر القذافي لن يكون كافيا لإبرام صفقات. وأضاف كورتيني «من المثير للاهتمام أن نرى فرنسا تستفيد من بيئة مواتية بعد ما فعله الرئيس (ساركوزي) ولنكن واضحين فإن هناك سوقا ينبغي الفوز بها وليست سوقا جاهزة لأخذها». والتقى 400 مسؤول كبير من شركات فرنسية كبرى مثل توتال النفطية وجي.دي.إف سويس للطاقة وبيجو لصناعة السيارات الثلاثاء الماضي في مقر ميديف بباريس متطلعين لأبناء عن الموقف في ليبيا وأولويات الحكومة المؤقتة.

## مفوض أوروبي يتهم أميركا بإدارة ظهرها لتحرير التجارة

اتهم كاريل دي جوشت مفوض الاتحاد الأوروبي للتجارة الولايات المتحدة بإدارة ظهرها لجدول أعمال تحرير التجارة العالمية بسبب مخاوف سياسية داخلية مضللة. وقال دي جوشت إن إجماع إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما عن مناقشة تحرير التجارة العالمية يسبب مزيدا من الإحباط في أجواء التجارة العالمية المتأثرة بالصعوبات الاقتصادية. وأضاف في حديثه أمام لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والتجارة التابعة لمجلس اللوردات في البرلمان البريطاني «إنهم يخشون بشدة مناقشة التجارة. يتركز الحديث الآن عن الوظائف في أميركا ولا يدركون أنه للحصول على وظائف فلا بد أيضا من التجارة.. إنهم لا يسعون وراء جدول أعمال للتجارة في الوقت الحاضر».

## لا يعترف بالمستحيل ويؤمن بضرورة تواجد المرأة في كل الاماكن



يونس ابو سمرة يوزع الجوائز باسم شركة جوال

بالتأنيب أو الجامعية.

## أي الفرق تشجع؟

أشجع على المستوى المحلي نادي الشباب بمنطقتي أما على المستوى العربي فأشجع نادي الزمالك المصري والأهلي السعودي أما عالميا فأشجع نادي برشلونة الأسباني.

## ما هي رؤيتك للمرأة؟

المرأة هي نصف المجتمع ولا بد من تواجدها في معظم الأماكن وتشجيعها ونحن في مؤسستنا لنا اهتمام كبير بها ولها الأثر الفعال في العمل بصورة إيجابية.

## كيف تنتقي أصدقاءك؟

الأصدقاء هم أقرب إلى الإنسان من أسرته في كثير من الأحيان، لذا لا بد أن يكون الصديق صادقا وذا خلق ودين وعلى هذا الأساس اختار أصدقائي.

## ما هو شعارك في الحياة؟

شعاري أنه لا للمستحيل فليس هناك ما هو مستحيل أمام الطموحات.

## ما هو أول شيء تفعله عندما تصحو من النوم؟

أول شيء عندما أصحو من نومي أعمله هو ذكر الله ثم الصلاة.

## هل لك اهتمامات في القراءة؟

لي اهتمامات بالقراءة وخاصة الصحف ومتابعة الأحداث السياسية والاقتصادية وبعض الكتب العلمية قدر المستطاع من الوقت.

## البطاقة الشخصية:

الاسم الرباعي: يونس عودة أحمد أبو سمرة

تاريخ الميلاد: 1954

مكان الميلاد: قطاع غزة - دير البلح

البلد الأصلي: مدينة دير البلح وسط قطاع غزة

المؤهل العلمي: بكالوريوس هندسة الكترونية

الحالة الاجتماعية: متزوج

اسم الزوجة ومؤهلا وعملها: فاطمة أبو سمرة - بكالوريوس

رياضيات - ربة منزل

تاريخ الزواج: تشرين الثاني سنة 1981م

بالسعودية أو في بلده فلسطين، ويقول: «اشكر كل من عمل معي سواء في السعودية أو في بلدي لأن الكثير منهم لهم فضل عليّ في حياتي العملية، وأتمنى أن أحيا لأرى بلدي وقد حل فيها السلام وزال الاحتلال، وعادت قدسنا الحبيبة ليرفرف عليها علم فلسطين عاصمة لدولتنا القادمة إن شاء الله، وكلنا جميعاً في هذا البلد يد واحدة مهما اختلفت الانتماءات لأن فلسطين أكبر من الجميع وفوق الجميع».

## أسئلة شخصية واجتماعية:

## هل لك هوايات معينة تمارسها؟

هواياتي متابعة مباريات كرة القدم محلية ودولية وممارستها بعض الأحيان وأيضا القراءة والاطلاع على كل ما هو جديد في مجال العمل.

## ما هي أجمل لحظة في حياتك؟

أجمل لحظة في حياتي عندما رزقت بأول مولود.

## كيف تضي وقتك بعيداً عن العمل؟

بعيداً عن العمل أمضي وقتي مع أسرتي وبعض الأصدقاء أو الزيارات وأحيانا ممارسة الرياضة قدر المستطاع.

## ماذا كان حلمك عندما كنت صغيراً؟

كان حلمي عندما كنت صغيراً أن أكمل تعليمي وأصبح مهندساً وأعمل وتصبح لي أسرة.

## ما هو تعريفك للنجاح؟

تعريفي للنجاح هو أن تنجح في الوصول إلى كل ما تخطط له بأيسر الطرق وأقصرها.

## ما هي نصيحتك للجيل الشاب؟

نصحتي للشباب أن يمضوا بمسيرة العلم ولا يبالوا بأي مؤثرات لأن العلم بوابة لكل نجاح أو تقدم، كما أنصحهم بمخافة الله والابتعاد عن كل ما يغضبه والحفاظ على رضى الوالدين والتمسك بالثوابت الوطنية وأولها إقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

## كيف هي علاقاتك الاجتماعية، وما هي اهتماماتك؟

اهتماماتي هي عملي وأسرتي ومحاولة تقديم ما هو أفضل لمشتركيها واهتمامي بكل موظفينا لنقدم خدمة جيدة ونبني شركة متطورة.

## هل لك اهتمامات رياضية؟

لي اهتمامات رياضية حيث إنني من عشاق الرياضة وخاصة كرة القدم رغم أنني كنت أمارس لعبة كرة السلة أكثر أثناء دراستي سواء

# نرجيلة «دليفري»

حياة وسوق  
نائل موسى

باقعة متنوعة من السلع والخدمات والهدايا بوسع الزبون، اليوم، طلبها هاتفيا والتمتع بها متى وأين شاء في رام الله والبيرة. وهما مدينتان تزدهران عمرانيا وتترامى في أطرافهما خدمة "الدليفري"، فلماذا لا توصل "النرجيلة" إلى شغوفين بتدخينها يتضاعف عددهم في الأراضي الفلسطينية منذ سنوات باطراد؟! .. سؤال قدح في عقل صاحب متجر الباشا للنرجيل بمدينة البيرة قبل عام، وأجاب عليه عمليا بابتداع الخدمة.

محمد ياسر عيدة - 27 عاماً - خبير بالنرجيل وتبغها بنى خبرة يعتد بها كمدخن نهم ينفث من صدره دخان 5 أو 7 رؤوس يومياً. وهو يعتبر نفسه أب ورائد فكرة توصيل النرجيل في الأراضي الفلسطينية، وهي خدمة ينافسها في تقديمها في المدينتين اليوم محل "زورو"، بعد أن اخفق بعض آخر قليل حاول اقتفاء أثره في الاستمرار.

ويقبل على طلب الخدمة مسؤولون وموظفون كبار والنساء بدرجة كبيرة من أبناء الطبقتين العليا والوسطى أسوة بقطاع ينمو في بلد يتزايد فيه الإقبال على تدخين النرجيلة بصورة لافتة بين الجميع منذ ست سنوات، ما دفع أصحاب المطاعم والفنادق وحتى الفخمة على تقديمها بعد ان ظلت النرجيلة ردحا قصرا على المقاهي والمتنزهات والروفات وبعض الكافيتريات.

وأساس الخدمة هو توصيل النرجيلة مع معدات تدخينها جاهزة للاستخدام بناء على طلبات هاتفية. ولتأمينها بالسرعة المطلوبة طور الباشا حافلة صغيرة متميزة يسميها هو "كفتيريا متنقلة"، تبدو لولا النرجيلة والعبارات المحذرة من مضار التدخين على هيكلها في شكلها الخارجي وكمالياتها من الأنوار الحمراء كسيارة إسعاف، ولكنها من الداخل مجهزة برفوف ومغسلة وموقد مع مدخنة. وهي بذلك اقرب منها إلى ركن في مقهى متكامل التجهيزات مع طاقم يضم شقيقه ثائر وطارق ومهمتهما إعداد النرجيل وجمرها وتجهيزها بتبغ "معسل" بأطعمة تزيد على 35 نكهة من الفواكه والبهارات في الطريق الى تلبية التواصي فور ورودها.

ولم يعد منظر الحافلة الغريبة يثير دهشة الجيران وتساؤل المارة وهي تتوقف أمام البيوت وصلات الاحتفال، وربما الشركات والمؤسسات، لانزال النرجيل والجمر المتقدم، فقد اعتادت عليها الشوارع وباتت تفتقد لها إذا ما توانت في عودتها لاستعادة ما جلبته مع رمد الموقد.

وفي متجره الذي يغص بإعداد كبيرة من النرجيل متفاوتة الأشكال والأسعار والأحجام، بين المتناهية الصغر بحجم قبضة اليد "الفضولة الصينية" والتي لا يتجاوز سعرها 20 شيقلاً، والعلاقة بارتفاع تناهز 150 سم، وأخرى مزودة بثلاثة رؤوس، وبين العادية وتلك التي تضاهي في تصميمها وزرقتها أهدى التحف الفنية ومن ضمنها نرجيل مزودة بثريا ترد من الصين ولا يقل سعرها عن 250 شيقلاً، ونرجيل بأشكال وألوان وزخارف متنوعة مصدرها مصر وسوريا ودول أخرى.

ويحرص صاحب المركبة ومحل "الباشا" على وضع مجموعة آلات موسيقية وترية شرقية وضمنها العود والربابة وغيتارات غربية، فالنسبة لمحمد الذي يعيش مداعية نبريش النرجيلة دون ان يفكر مرة بملامسة وتر، يبقى التميخ "الكيف" الذي ينشده مدخنو النرجيلة.. ناقصا بغياب الموسيقى. وفي المتجر، الذي يعبق بعبير نكهات المعسل وخلطاته المنبعثة من قوارير خزفية جميلة تحتوي الخلطات الخاصة بالباشا إضافة الى الرزم الجاهزة، تحتل صور قادة وزعماء العرب وهم يدخنون في



سيارة توزع النرجيل!

(تصوير: عصام الريماوي)

الذين يعتقدون ان نرجيلة الباشا تحتفظ بنكهة مميزة تختلف عن تلك التي يعدونها بأنفسهم او عن تلك التي يجدها في المقاهي والمطاعم ما يجعلها طلبا يحرصون به أنفسهم ويدلون بها ضيوفهم، مبدعين الإعجاب بفكرة توصيل النرجيلة إلى المنازل.

وتكمن المشكلة والهم الأصعب الذي يجابه فريق العمل في استعادة النرجيلة والعدة في اليوم التالي لإرسالها، حيث ينهمك الفريق في ساعات الصباح بتجميع النرجيل مستغلين ضعف الطلب في هذه الفترة حيث ترتفع وتيرة التوزيع بعد الظهر غالباً. ويحاول زبائن الاحتفاظ بالنرجيل لأيام أخرى بغرض الاستعمال الذاتي أو بسبب عدم التواجد في المنازل أو سوق ذلك كذريعة.

و رغم هذه المنغصات الطفيفة يقول محمد ان علاقات صداقة باتت تربط الفريق بالزبائن لدرجة انهم يدعونهم الى مناسباتهم الاجتماعية وأفراحهم وهي دعوات يقول اننا نسعد بتبليتها، ما يجعل للعمل مكانة أخرى في نفوسنا تتعدى تقديم الخدمة وتقااضي مقابل تشدنا إليها وتدفعنا الى التطوير الحديث لنبقى محط ثقة.

وثير محمد في هذا السياق قضية الفحم المرتبط بالنرجيلة لافتاً إلى شح في التوريدات المحلية منه بفعل تضيق سلطات الاحتلال الإسرائيلي على المفاحم والفحامين في الشمال وخاصة في مفاحم يعبد المشهورة، وهو فحم يقول انه لاغنى عنه متى تعلق الأمر بالفحم الصناعي سريع الاشتعال المعد للنرجيل.

ويعتبر محمد الفحم الصناعي الذي يرد في رزم صغيرة على شكل أقراص والذي يغري المدخنين لسرعة اشتعاله وتحوله إلى جمر، يعتبره خطيراً على الصحة ومضاعفة الضرر الناجم عن تدخين النرجيلة، ويقول انه غني جداً بالكربون وبمحمروقات جافة ما يزيد مخاطره ويؤثر سلباً على نكهة التبغ ما يدفعه الى تجنبه.

بطعم مشروب القوة على سبيل المثال، ورغم الصعوبة يعمل على توفيرها في الوقت الملائم لتلبية شهوات زبائن ورغبة في التميز. لكن الطلبات الأكثر شيوعاً تبقى ضمن الخلطات الجديدة لنوعين وربما أكثر من المعسل.

ويقر الباشا بصعوبة تحديد الشرائح المجتمعية الأكثر إقبالا على الخدمة نظراً لان الطلب يتم على الهاتف وان عملية التدخين ذاتها تتم في المنازل ولكنه يقول ان وزراء ومسؤولين وموظفين كبارا وكذلك أجانب هم ضمن قائمة زبائنه الدائمين الذين تشكل النساء والفتيات على الأغلب أكثر من نصفهم استناداً الى نوعية المعسل المطلوب حيث يروج البطيخ مع النعناع، والليمون من النعناع الذي تقبل عليه الفتيات أكثر من التفاحتين الذي يفضله الرجال على سبيل المثال.

ويعتقد ان السر وراء اقبال النساء على الخدمة يكمن فيما توفره الخدمة للفتيات من خصوصية تتيح لهن التمتع بتدخين النرجيلة في مجتمع شرقي محافظ لا يتقبل بيسر جلوس المرأة في مكان عام لتؤرجل داخل البيت وسط اسرتها.

وتبلغ تكلفة الطلب النرجيلة الواحدة من الباشا 20 شيقلاً، وهو سعر يعتبره محمد رمزياً لنرجيلة مع رأسين، وموقد فحم، مقارنة مع تكلفة النرجيلة المرتفعة في المطاعم والفنادق والمتنزهات والتي يصل لدى بعضها في رام الله إلى 35 شيقلاً - نحو عشرة دولارات - قبل ان يضاف إليها ثمن المشروب وبدل الخدمة البقشيش ما يرفع سعرها إلى اجر موظف او عامل عادي. ولكنها تبقى اعلى من كلفتها في المقاهي وخاصة الشعبية.

ويرحب محمد - الذي منحه المحافظة المرتبة الأولى في استفتاء التميز والإبداع العام 2010 الماضي - بك في جولة ضمن الحافلة المقهى لمواكبة شقيقه ثائر وطارق في رحلة تجهيز الطلبات بناء على توصيات ترد إلى المحل وتنقل من فورها إلى غرفة العمليات لمعرفة آراء الزبائن

أماكن بارزة في صدر المتجر، وبضمنهم صور للعاهل الأردني الملك عبد الله بن الحسين الثاني يؤرجل والى جواره الملكة رانيا، وأخرى لقادة انتقلوا إلى رحمته تعالى بضمنهم الملك الحسين بن طلال، والرئيس العراقي صدام حسين، وللرئيس الخالد ياسر عرفات الذي لم يعرف عنه قط انه مدخن.

ويقر محمد، مدخن النرجيلة النهم، بضررها على صحة المدخنين، وللتذكير والتحذير يزين مقهاه المتنقل (الحافلة) بعبارة "التدخين يضر بلياقتك البدنية". والى جانبها عبارة تحض على طلب الخدمة تقول: "التلفون عليك والنرجيلة علينا"، دون نسيان التذكير بأرقام هواتفه.

ويعتقد محمد ان فكرته تصادف نجاحاً كبيراً وان بات يتلقى ويلبي طلبات متزايدة دون ان ينجح في الإفصاح عن رقم لحجم الطلبات او معدل لها في ظل تذبذب الطلب التي قد يتدنى الى 5 طلبات في اليوم وقد يرتفع إلى رقم يعجز معه الفريق على تأمين الطلبات بالسرعة المطلوبة، لافتاً الى انه ينقل طلبات نرجيلة متنوعة إلى المنازل والشركات والى الحفلات الخاصة والمناسبات العائلية والاجتماعية وبضمنها حفلات الزفاف وأعياد الميلاد، ويعقب على المردود بشكر الله ويقول انها مستورة لدرجة تمكنه من الاستمرار والتطور.. لا سيما انه يملك متجراً متخصصاً وذا سمعة ويؤممه المدخنون للترود باحتياجاتهم من النرجيل والمعسل والملاقط والمواقد، وقطع الغيار من رؤوس وقوابل والزجاجات يستوردها من سوريا والصين ومصر ودول أخرى لتلبية مختلف الأذواق ومناسبة مختلف أحجام الجيوب.

ويعدد محمد أكثر من 35 نوعاً لديه من المعسل أردنياً، ومصرياً، وسورياً وبحرينياً ومن دول غير عربية تنتج هذا النوع من التبغ إضافة الى خلطات من إنتاجه ومع ذلك يعجز مخزونه عن تلبية طلبات لمذاق ونكهات تبدو غريبة ومنا طلب نرجيلة بطعم الموز، او الشوكولاتة والفانيليا، او القرقة وحتى